دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	تقييم مدى ملائمة تطبيق مقاييس المحاسبة بالقيمة العادلة على الاصول المالية فى البنوك التجارية : دراسة تطبيقية
المصدر:	الفكر المحاسبي
الناشر:	جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة
المؤلف الرئيسي:	حماد، مصطفى أحمد محمد أحمد
المجلد/العدد:	مج19, ع3
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2015
الشهر:	اكتوبر
الصفحات:	260 - 318
رقم MD:	969985
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	المعايير المحاسبية، الاصول المالية، البنوك التجارية، المعلومات المحاسبية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/969985

© 2018 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

تقييم مدى ملاءمة تطبيق مقاييس المحاسبة بالقيمة العادلة على الأصول المالية في البنوك التجارية
دراسة تطبيقية

الدكتور
مصطفى أحمد محمد أحمد حماد
المدرس بقسم المحاسبة بكلية التجارة جامعة عين شمس

تقييم مدى ملاءمة تطبيق مقاييس المحاسبة بالقيمة العادلة على الأصول المالية في البنوك التجارية – دراسة تطبيقية

د/ مصطفى أحمد محمد أحمد حماد

مشكلة البحث :

تعتبر المحاسبة بالقيمة العادلة واحدة من أكثر القضايا الجدلية في الأدب المحاسبي منذ أواخر القرن الماضي وحتى الآن، ويرى البعض (Masoud et. al 2014; Hail 2013 ; Ryan 2008; Benston 2008; Penman 2007) إن المحاسبة بالقيمة العادلة هي التي ساهمت في تفاقم الأزمة المالية الكبرى التي اجتاحت المؤسسات المالية الأمريكية وأثرت على الاقتصاد العالمي في الفترة من ٢٠٠٧ – ٢٠٠٩م، وذلك للعديد من الأسباب منها عدم ملاءمة تطبيق مقاييس القيمة العادلة على الأصول المالية خاصة طويلة الأجل أو لأن هذه القيم قد لا تكون مناسبة نظراً لعدم كفاءة أسواق المال أو عدم رشد المستثمرين أو مشاكل تتعلق بسيولة السوق والعديد من المتغيرات المؤثرة على هذه القيم . وخلص الباحثين أن الاعتماد على نموذج لا يتمتع بالثقة الكاملة فى مخرجاته قد يؤدى لعواقب وخيمة للنظام المالي.

بينما يرى أنصار الفريق الآخر (Blankespoor et.al. 2013; Gladney 2011 Linsmeir 2011; Laux 2012 , Badertscher et. al, 2012) أن العديد من المشكلات المحاسبية في المؤسسات المالية اندلعت قبل تطبيق منهجية القيمة العادلة وأوضحت دراسة Linsmeir لأزمة الادخار والقروض الأمريكية في الفترة من عام ١٩٨٦ – ١٩٩٥م والتي أدت إلى فشل أكثر من ١٠٠٠ بنك أمريكي وتضرر الاقتصاد الأمريكي بأكثر من ٥٠٠ مليار دولار، رغم أن منهجية القيمة العادلة لم تكن طبقت بعد، وكما أوضح الكاتب عند دراسته للأزمة المصرفية اليابانية في الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٠٠) وكذلك للأزمة المالية الأخيرة، أن نموذج المحاسبة بالتكلفة التاريخية المطبق على العديد من الأدوات المالية سمح للمؤسسات المالية بإخفاء مشاكل الائتمان عن المستثمرين والمنظمين والتي أدت في النهاية لهذه الأزمات الكبرى (Linsmeir, 2011) .

لذا يرى أنصار هذا الفريق أهمية تطبيق منهجية المحاسبة بالقيمة العادلة التي تعكس ظروف السوق الحالية، وبالتالي توفر المعلومات الملائمة لمتخذي القرار مما يؤدى إلى تحقيق أعلى درجة من الشفافية للقوائم المالية، وبالتالى تكون هناك قدرة أدق على قياس المخاطر ومن ثم تشجيع اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب.

وفى ظل هذا الجدل الدائر والمحتدم ووجود مجموعة من النتائج المختلطة نسبيا المتعلقة بجدوى تطبيق منهجية المحاسبة بالقيمة العادلة، وندرة البحوث التطبيقية التى تناولت هذه القضية الجدلية في البنوك السعودية تكمن مشكلة البحث في مدى إمكانية تقديم صياغة متوازنة للقضايا التنظيرية المتعلقة بمنهجية القياس المستخدمة في المؤسسات المالية السعودية في ضوء تعدد التوجهات والمعايير وصعوبة تطبيقها عمليا، ومن ثم يجب دراسة وتحليل مدى ملائمة تطبيق مقاييس القيمة العادلة على الأصول المالية في البنوك التجارية والتى تمثل أكثر من ٨٠% من أصول البنوك التجارية في المملكة(*) تلبية لاحتياجات متخذي القرار في ضوء التطبيق الرشيد لهذا النموذج.

ويتحقق ذلك من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

- هل تتعاظم القدرة التنبؤية للاستثمارات المالية عند قياسها بالقيمة العادلة مقارنة باستخدام نموذج التكلفة الدفترية لقياس هذه الاستثمارات.
- مدى تأثر الأداء المالي للبنوك التجارية بتطبيق نموذج القياس المحاسبي بالقيمة العادلة.
- تقييم مدى ملائمة معلومات القروض المقاسة بالقيمة العادلة عند مقارنتها بنموذج التكلفة المستهلكة المطبق حالياً.
- هل نموذج القياس الحالي للقروض قادر على التقييم الفعال للمخاطر الائتمانية من حيث دقة تقدير هذه المخاطر وتوقيت حدوثها.

ثانياً : أهمية البحث :

تتمثل أهمية هذه الدراسة فيما يلي :

- تعتبر من الدراسات الرائدة التى تناولت تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الأصول المالية في قطاع البنوك في المملكة العربية السعودية.
- استخدام بيانات فعلية لإتمام الدراسة التطبيقية تم تجميعها من عدد من البنوك السعودية خلال فترة الدراسة.
- تغطى هذه الدراسة فترة زمنية فريدة من عام ٢٠١١ : ٢٠١٤ وذلك بعد انقضاء الأزمة المالية العالمية وانحسار آثارها واستقرار الصناعة المصرفية إلى حد كبير.
- صدور العديد من المعايير التى تعنى بتعديل واتساق المعالجة المحاسبية لنموذج القيمة العادلة مثل معياري IFRS (13), IFRS (9) .

(*) تم استخلاص هذه النتيجة من تحليل عينة الدراسة حيث تراوحت نسبة الأصول المالية إلى إجمالي أصول البنوك بين ٧٨% إلى ٨٦% خلال سنوات الدراسة.

ثالثاً : هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى تقييم مدى ملائمة تطبيق مقاييس المحاسبة بالقيمة العادلة على الأصول المالية في البنوك التجارية بالمملكة العربية السعودية.

لتحقيق هذا الهدف فان الباحث يتناول بالدراسة والتحليل النقاط التالية:

- دور المؤسسات الدولية والتجمعات المهنية في تطوير نماذج القياس والإفصاح المحاسبي للقيمة العادلة.
- المعالجة المحاسبية لقضايا الأصول المالية في البنوك التجارية.
- تحليل نتائج تطبيق مقاييس المحاسبة بالقيمة العادلة على الأصول المالية من خلال الدراسة التطبيقية.

رابعاً: منهجية البحث

يعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي من خلال دراسة وتحليل العديد من كتابات الأدب المحاسبي في مجال مناهج القياس المحاسبي للأصول المالية ، مستعينا في ذلك بمراجعة ما صدر عن المنظمات المهنية والتجمعات العلمية والأوساط العملية من معايير وإرشادات وتوصيات مع بيان أوجه الفعالية والقصور في هذه الاتجاهات.

كما يستخدم الباحث المنهج الاستنباطي من خلال جمع الأدلة التطبيقية عن مدى ملائمة أساليب القياس والإفصاح عن الأصول المالية في البنوك التجارية السعودية لمتخذي القرار.

خامساً: فروض البحث

١- هناك علاقة جوهرية بين الاستثمارات المالية المقاسة بالقيمة العادلة وسعر السهم السوقي.

٢- هناك علاقة جوهرية بين الاستثمارات المالية المقاسة بالتكلفة الدفترية وسعر السهم السوقي.

٣- لا يوجد اختلاف جوهري بين قياس الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة وقياسها بالتكلفة الدفترية على الأداء المالي بالبنوك التجارية . وينقسم هذا الفرض إلى الفروض الفرعية التالية :

أ- لا يوجد اختلاف جوهري بين قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة وقياسها بالتكلفة الدفترية على معدل العائد على الأصول.

ب - لا يوجد اختلاف جوهري بين قياس الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة وقياسها بالتكلفة الدفترية على ربحية السهم.

٤- إن القياس المحاسبي للقروض بالقيمة العادلة يوفر معلومات ملاءمة لمتخذي القرار وينقسم هذا الفرض الأساسي للفروض الفرعية التالية:

أ - يؤدى استخدام منهجية القيمة العادلة لقياس القروض إلى زيادة القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية.

ب - يؤدى استخدام منهجية القيمة العادلة لقياس القروض إلى التقييم الدقيق للمخاطر الائتمانية.

ج - يؤدى الإفصاح عن القروض بالقيمة العادلة إلى ضبط قياس المخاطر الائتمانية للبنك في التوقيت المناسب.

د - يؤدى القياس المحاسبي للقروض بالقيمة العادلة إلى تحسن الأداء المالي للبنك في الأجل الطويل.

٥- يوجد اختلاف جوهري بين آراء عينة الدراسة حول توفير القروض المقاسة بالقيمة العادلة معلومات ملائمة لمتخذي القرار.

وينقسم هذا الفرض الأساسي للفروض الفرعية التالية :

- يوجد اختلاف جوهري بين آراء عينة الدراسة بأن القياس المحاسبي للقروض بالقيمة العادلة يؤدى لزيادة القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية.
- يوجد اختلاف جوهري بين آراء عينة الدراسة بأن القياس المحاسبي للقروض بالقيمة العادلة يؤدى إلى التقييم الدقيق لمخاطر الائتمان.
- يوجد اختلاف جوهري بين آراء عينة الدراسة بان الإفصاح عن القروض بالقيمة العادلة يؤدى إلى ضبط قياس المخاطر الائتمانية في التوقيت المناسب.
- يوجد اختلاف جوهري بين آراء عينة الدراسة بأن القياس المحاسبي للقروض بالقيمة العادلة يؤدى إلى تحسن الأداء المالي للبنك في الأجل الطويل.

خامساً : خطة البحث :

لتحقيق هدف الدراسة يتم تقسيم البحث إلى ما يلي :

القسم الأول : الإطار العلمي للبحث يتضمن مشكلة البحث وأهميته وأهدافه ومنهجية البحث والفروض والدراسات السابقة.

القسم الثاني : التطور الفكري للمحاسبة بالقيمة العادلة ويتضمن ما يلي :

- دور المؤسسات الدولية والتجمعات المهنية في تطوير نماذج القياس والإفصاح المحاسبي بالقيمة العادلة.
- المعالجة المحاسبية لقضايا الأصول المالية في البنوك التجارية.

القسم الثالث : الدراسة التطبيقية : باستخدام أداتين رئيسيتين هما:

- نموذج الانحدار المتعدد.
- استمارة استقصاء.

الخلاصة والنتائج والتوصيات والملاحق .

الدراسات السابقة :

أولاً : الدراسات باللغة العربية :

دراسة (القضاة – ٢٠١٤) ، تهدف هذه الدراسة إلي الإطلاع على أسباب الأزمة المالية العالمية ومعرفة مدى صحة الاتهام الموجه لمحاسبة القيمة العادلة بأنها السبب الرئيسي لحدوث الأزمة.

واستخدم الباحث المنهج الوصفى والذى تناول الباحث من خلاله آراء العديد من الخبراء حول الأزمة من منطلق علمي.

وخلصت الدراسة إلى أن تأثير الأزمة المالية العالمية أمتد لكل القطاعات الاقتصادية ولم يتفق الباحثين بشكل كبير على أسباب وتداعيات الأزمة، وأنه لا علاقة لمحاسبة القيمة العادلة بالأزمة وان التفرد السياسي والاقتصادي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية هي السبب الحقيقي للأزمة.

وأوصت الدراسة بأهمية الاستمرار في مراقبة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية ومدى التزامها بتطبيق معايير المحاسبة الدولية والإرشادات اللازمة لتطبيق المحاسبة بالقيمة العادلة.

دراسة (النجار – ٢٠١٣) ، كان الهدف من هذه الدراسة بيان أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية الصادرة من الشركات المساهمة العامة الفلسطينية ومعوقات التطبيق لهذه الآلية.

استخدم الباحث المنهج الاستقرائي من خلال الإطلاع على الدراسات والأبحاث المختلفة في الفكر المحاسبي وكذلك أتبع المنهج الوصفى التحليلي والذى يعتمد على دراسة الظاهرة في الواقع العملي وتوصيفها بدقة . وقد أتم ذلك من خلال عمل الاستبانة وتحليلها إحصائياً .

وخلصت الدراسة إلى أن تطبيق المحاسبة بالقيمة العادلة يزيد من درجة موثوقية وملاءمة المعلومات الواردة بالقوائم المالية، وان تطبيق هذا النموذج يواجه العديد من المعوقات أهمها عدم توافر أسواق نشطة ملاءمة لقياس القيمة العادلة لكثير من الأصول في فلسطين.

تناولت دراسة (أبو ريشة – ٢٠١٣) أثر الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية للقيمة العادلة على موثوقية وملاءمة المعلومات المحاسبية في شركات الخدمات المالية المساهمة العامة الأردنية.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفى التحليلي، وتم توزيع قائمة الاستقصاء على عينة الدراسة المختارة.

وخلصت الدراسة إلى أن الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية للقيمة العادلة يؤثر إيجابا على موثوقية وملاءمة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية للشركات الأردنية.

بينما هدفت دراسة (محمد ، ٢٠١٣) إلى توضيح دور العلاقة بين معيار المحاسبة عن القيمة العادلة وخصائص جودة المعلومات المحاسبية لزيادة جودة التقارير المالية، ومن ثم الحد من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية .

واعتمد الباحث على المنهج الإستقرائي بتناول العديد من الدراسات والبحوث والمقالات العلمية، وكذلك استخدام المنهج الاستنباطي لاستنباط نتائج الدراسة الميدانية على عينة الدراسة المختارة من خلال اختبارات الفروض.

وخلصت الدراسة إلى أن معايير القيمة العادلة ليس لها علاقة بحدوث الأزمة المالية العالمية وان إلغاء أو إيقاف معايير القيمة العادلة مؤقتاً سوف يفاقم من الأزمة المالية، وان تطبيق معايير المحاسبة بالقيمة العادلة يؤثر بشكل إيجابي على الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية، وان المعلومات بالقيمة العادلة هي الأكثر ملائمة لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية، بينما تمثل الموثوقية أهم صعوبات تطبيق هذه المنهجية.

بينما كان هدف دراسة (سرور ، ٢٠١٣) هو تقييم القياس والإفصاح في معايير المحاسبة الدولية التى تناولت القيمة العادلة كدراسات سابقة للمعيار IFRE 13 وكذلك عرض وتحليل المعيار IFRS 13 وتقديم مقترحات للتطوير .

اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي من خلال تحليل وعرض معايير المحاسبة الدولية المرتبطة بالقيمة العادلة بهدف استخلاص مداخل وأساليب القياس والإفصاح للقيمة العادلة من تلك المعايير ، وكذلك استخدم الباحث المنهج التحليلي المقارن ، حيث تم عرض وتحليل المعيار IFRS 13 مع بيان الجوانب الإيجابية والسلبية به .

وخلصت الدراسة بأن المعيار IFRS 13 لم يقدم جديداً، حيث يمثل تجميع وتنظيم لمداخل وأساليب القياس للقيمة العادلة مع التوسع في العرض والإفصاح وان خصائص الملائمة والموثوقية لم تتوافر بالشكل المطلوب في المعلومات المحاسبية الناتجة عن القياس بالقيمة العادلة وفقا للمعيار IFRS 13 .

وتناولت دراسة (المليجى، كريمة ، ٢٠١٢) قياس الدقة التنبؤية للقيمة العادلة في البنوك التجارية المصرية من خلال دراسة اتجاهات مجالس معايير المحاسبة نحو تطبيق القيمة العادلة في القياس للوقوف على إيجابياتها وسلبياتها ومعوقات التطبيق.

وقد استُخدم الباحث المنهج الاستقرائي من خلال استقراء كتابات ومقالات سابقة متعلقة بموضوع الدراسة، وكذلك استعان بالمنهج الاستنباطي الذى يعتمد على التفكير المنطقي لمحاولة الربط بين الجوانب الفكرية لمفهوم القيمة العادلة والدقة التنبؤية للمعلومات المحاسبية وكذلك المنهج الوصفى وذلك لوصف وتفسير وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية.

وخلصت الدراسة إن الاعتماد على القيمة العادلة في القياس المحاسبي يحقق دقة تنبؤية عالية ، ويوفر معلومات أكثر ملائمة ويخلق نوع من الشفافية والثقة لمستخدمي القوائم المالية.

وفى دراسة (عوض ، ٢٠١٣) استهدف البحث إلى تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة كأحد أساليب القياس المحاسبي في الفكر المحاسبي والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في إطار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الدولية.

وقد قامت الباحثة لاختبار صحة فروض بحثها بإعداد دراسة ميدانية من خلال توزيع استبانة على عينة من معدي القوائم المالية وواضعي المعايير المحاسبية والمحللين الماليين في سوق الأوراق المالية المصرية.

وخلصت الدراسة إن استخدام معلومات المحاسبة بالقيمة العادلة يتيح معلومات ملائمة لمتخذي القرار، وكذلك ينتج معلومات تمثل بصدق القيم الحقيقية والواقعية للأصول بالإضافة إلى قابلية المعلومات للمقارنة وقابليتها للتحقق والفهم في الوقت المناسب.

وتناولت دراسة (إبراهيم ، ٢٠١٢) التعرف على أهم العوامل المؤثرة على قياس القيمة العادلة للأصول والسعي وراء معرفة قدرة التنظيمات المهنية على تعديل الإصدارات المحاسبية.

واعتمد الباحث على المنهج الوصفى التحليلي، وتختتم بدراسة إحصائية وذلك من خلال عرض الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية وتأثيرها على قياس صافى الربح المحاسبي.

وخلص الباحث إلى ضرورة قيام واضعي المعايير بتوخي الدقة والحياد عند قياس القيمة العادلة وضرورة اهتمام معدي ومراجعي القوائم المالية بعنصري الملائمة والموثوقية للمعلومات المحاسبية.

وتناول (إبراهيم ، ٢٠١١) في دراسته تقييم الدور المحتمل لمحاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي من خلال الاستعانة بالعديد من الدراسات والأبحاث والمراجع العلمية، والمنهج الاستنباطي من خلال محاولة استنباط العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية من خلال آراء الباحثين والدراسات السابقة.

وقد خلصت الدراسة أن محاسبة القيمة العادلة لم يكن لها دور في بداية الأزمة المالية العالمية، وأن هناك اتفاق بين معظم المستثمرين بأن قياسات القيمة العادلة تؤدى إلى توفير معلومات مفيدة لهم، ومن ثم نرى أنه لا يجب تعليق العمل بمقاييس القيمة العادلة نظراً لأهميتها وفائدتها.

ثانياً : الدراسات باللغة الأجنبية :

تمثل الهدف من بحث (Cantrell, et al, 2014) دراسة قدرة تقارير القروض بالقيمة العادلة على التنبؤ بخسائر الائتمان ومقارنتها بصافي التكلفة التاريخية المعترف بها حاليا في إطار المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

وأتبع الباحث المنهج التجريبي لعينة من المعلومات المتاحة للفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٩م وقد حصل الباحث على ٥١١٢ مشاهدة مستخدما نموذج الانحدار الملائم لطبيعة متغيرات بحثه.

وقد خلصت الدراسة إلى أن مؤشر صافى التكلفة التاريخية للقروض هي الأفضل للتنبؤ بخسائر الائتمان عن تقارير القيمة العادلة للقروض.

وفى نفس السياق تناولت دراسة (Drago, Colonel, 2013) القيمة الملائمة للقروض وفقاً لنموذج التكلفة المستهلكة والقيمة العادلة، وأختبار ما إذا كانت القيمة العادلة للقروض لها قوة تفسيرية أعلى لأسعار الأسهم بخلاف التى توفرها التكلفة المستهلكة للقروض.

وقد تم إعداد نماذج انحدار متعدد Multivariate Regression لعدد (٨٣) بنك أوروبي خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٨م باعتبار أسعار الأسهم (متغير تابع) وان المتغيرات المحاسبية المستقلة المؤثرة عليه هي القيمة الدفترية والأرباح.

وقد قدمت هذه الدراسة مؤشرات على أن القيمة الملائمة للقروض هي المقدرة وفقا للقيمة العادلة مبينة أن القيمة العادلة لها قوة تفسيرية إضافية لأسعار أسهم البنوك عند مقارنتها بالتكلفة الدفترية لها.

وتناولت دراسة (Subramanyam, 2012) الأثر السلبي لاستخدام المحاسبة بالقيمة العادلة على البنوك التجارية بالهند وعلاقتها بالأصول المتعثرة في البنوك.

وقد شملت الدراسة ٢٠٥ بنك عن الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٠م وحدد الباحث متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة ثم صاغ نموذج الانحدار المناسب لإختبار فروض بحثه.

وخلصت الدراسة إلى أن هناك أدلة ذات دلالة جوهرية على أن نسبة زيادة الأصول المتعثرة في البنوك التجارية ترجع إلى تطبيق المحاسبة بالقيمة العادلة وتزداد حدة الآثار السلبية في البنوك الأضعف فيما يتعلق بمعدل كفاية رأسمالها.

وقد تناولت دراسة (Arouri, et.al, 2012) تحليل مدى ملائمة المحاسبة بالقيمة العادلة على تقييم الاستثمارات ودورها فيما يتعلق بعدم الاستقرار المالي.

وقد استخدم الباحثون المنهج التجريبي من خلال توظيف نموذج الدخل المتبقي Residual Income Model لدراسة تأثير القيمة العادلة للدخل على أسعار الأسهم وعوائدها وتقلباتها، وذلك على عينة من ٢٥ شركة مدرجة في البورصة الفرنسية والتى تطبق المعايير الدولية للفترة من ٢٠٠٥ : ٢٠٠٧م .

وخلصت الدراسة إلى أن التقلبات في القيمة العادلة للدخل لا تؤثر بشكل جوهري على سعر السهم السوقي ولكنها فقط تزيد من المخاطر السوقية المتوقعة، وكذلك لا يوجد أي تأثير جوهري للدخل بالقيمة العادلة على عوائد الأسهم أو تقلباته.

وفى نفس الاتجاه . اهتمت دراسة (Li, Kyu, 2010) بفحص مدى ملائمة مقاييس المحاسبة بالقيمة العادلة على الاستثمارات المالية، وقد استخدم الباحثان نموذجا الأسعار والعائد لـ Ohlson لدراسة القوة التفسيرية للإفصاح عن معلومات القيمة العادلة في القوائم المالية، وذلك على عينة من الشركات الصينية المدرجة بالبورصة عن الفترة ٢٠٠٦ – ٢٠٠٨ م وبلغت عدد المشاهدات ١٦٦٤.

وقد خلصت الدراسة إلى ما يلي:

- إن هناك ارتباط قوى بين أسعار الأسهم والمعلومات المقاسة بالقيمة العادلة.
- إن القوة التفسيرية لمقاييس القيمة العادلة لأسعار الأسهم متقلبة في الشركات الصينية.
- هناك علاقة واضحة بين التقلبات فى عوائد الأسهم والمعلومات المقاسة بالقيمة العادلة.

كذلك فان دراسة (Mert, 2013) اهتمت ببيان تأثير تطبيق المحاسبة بالقيمة العادلة على الأداء الاقتصادي للشركات، وكذلك تأثير معلومات القيمة العادلة على المستثمرين في بلغاريا والبانيا.

وقد استخدم الباحث أربع مقاييس رئيسية لاختبار وجود تحسن في أداء الشركات التى تبنت استخدام القيمة العادلة في إعداد قوائمها المالية على عينة بلغت ١٨٠ شركة مختلفة (صناعية – اتصالات – زراعية) في كلا الدولتين .

وخلصت الدراسة إلى أن تطبيق المحاسبة بالقيمة العادلة لم يؤثر بشكل جوهري على مقاييس الأداء الاقتصادي في الشركات المختارة، وان المحاسبة بالقيمة العادلة لم تصبح بعد عاملا مؤثراً في القرارات الاستثمارية فى البانيا وبلغاريا.

وتهدف دراسة (Evans, et.al, 2014) إلى قياس القدرة التنبؤية للقيمة العادلة على الأداء المالي للبنوك وأسعار الأسهم.

ولأغراض تحقيق هدف الدراسة استخدم الباحثون نموذج انحدار للقدرة التنبؤية للدخل للفترة من ١٩٩٤ –٢٠٠٨ على عينة من البنوك التجارية بلغت ٧٧٩٤ مفردة.

وخلصت الدراسة إلا أن تراكمات تسويات القيمة العادلة لاستثمارات الأوراق المالية لها ارتباط إيجابي مع إيراد الفوائد المستقبلي وإجمالي الدخل المتحقق من هذه الاستثمارات، كما كشفت الاختبارات الإضافية أن هذه التراكمات أيضا لها قدرة تنبؤية للتدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بالاستثمار، وبصفة عامة فقد انتهت الدراسة إلى التأكيد بأن القيمة العادلة لها قدرة تنبؤية عالية بالدخل المستقبلي.

أما دراسة (Bratten, et. al, 2013) فقد اهتمت بفحص استخدام البنوك لأساليب إدارة الدخل ومدى قدرة المراجع المتخصص على التأثير في استخدام هذه الأساليب.

وقد استخدم الباحثون نموذج الانحدار الملائم لمتغيرات الدراسة على عينة بلغت ٣٢٧٠ بنك خلال الفترة من ٢٠٠٠ – ٢٠٠٨م .

وخلصت الدراسة إلى أن البنوك صاحبة الدخل الأعلى وفقا للقيمة العادلة تستخدم جزءاً من مخصصات خسائر القروض أختياريا بشكل أقل من البنوك الأخرى، وكذلك أظهرت الدراسة أن البنوك الأكثر تطبيقا لمقاييس القيمة العادلة تستخدم المكاسب والخسائر المحققة من بيع استثماراتها لإدارة دخولها بدرجة كبيرة جداً عن البنوك الأخرى.

وأخيرا وجد الباحثون أدلة على أن المراجعين المتخصصين يمكنهم الحد بدرجة كبيرة من استخدام البنوك لمخصصات خسائر القروض وبيع الاستثمارات في توقيت محدد لإدارة دخولهم.

وطبقاً لما أنتهت إليه الدراسات السابقة يمكن تقرير ما يلى:

- أن معظم الدراسات السابقة باللغة العربية أهتمت بمجالين رئيسيين هما :
  - المحاسبة بالقيمة العادلة وعلاقتها بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.
  - العلاقة بين الأزمة المالية العالمية والمحاسبة بالقيمة العادلة.
- أن معظم الدراسات باللغة الأجنبية ركزت على المجالات التالية:
  - العلاقة بين المحاسبة بالقيمة العادلة والقروض ومخاطر الائتمان.
  - المحاسبة بالقيمة العادلة والاستثمارات.
  - أثر تطبيق القيمة العادلة على الأداء الاقتصادي للشركات.

وقد أثّرت هذه الدراسات الفكر المحاسبي فيما يتعلق بالمحاسبة عن القيمة العادلة من حيث المفهوم ومشكلات التطبيق واقتراحات الحلول.

إلا أن هناك العديد من أوجه الاختلاف لهذا البحث عن الدراسات السابقة أهمها:

- اختلاف المدى الزمني للدراسة الحالية عن معظم الدراسات السابقة مما ترتب عليه :
  - إصدار العديد من التعديلات على معايير المحاسبة بالقيمة العادلة لم تلاحقها العديد من الدراسات السابقة مثل معياري IFRS (9), IFRS (13) واللذان أقرا العديد من التعديلات الجوهرية الأساسية لمعالجة المحاسبة بالقيمة العادلة من حيث أسس التقييم ووضوح إجراءات التقييم والمعالجة المحاسبية.
- إن العديد من الدراسات السابقة تناولت الفترة خلال الأزمة المالية العالمية أو عقبها مباشرة.
- اختلاف نماذج الدراسة المستخدمة في الجانب التطبيقي عن العديد من الدراسات السابقة ، حيث اعتمد الباحث على منهجيتين أساسيتين :
- استخدام نموذج الانحدار المتعدد لاختبار صحة فروض الاستثمارات المالية.
- استخدام أداة الاستقصاء لاختبار صحة فروض القروض.
- اختلاف مجال الدراسة عن معظم الدراسات السابقة، حيث ارتكزت الدراسة الحالية على الأصول المالية في البنوك التجارية وعلاقتها بمحاسبة القيمة العادلة، بما تمثله هذه الأصول من وزن نسبى هائل في الصناعات المصرفية. بينما معظم الدراسات السابقة كانت أما عامة (خصائص المعلومات المحاسبية) أو خاصة (بالقروض أو الاستثمارات أو إدارة الدخل أو غيرها) .
- أختلاف في بيئة التطبيق، حيث يتم تطبيق هذه الدراسة على المؤسسات المصرفية في المملكة العربية السعودية والتى تختلف بشكل جذري عن المؤسسات المصرفية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

القسم الثاني : التطور الفكري للمحاسبة بالقيمة العادلة :

مقدمة :

مازالت مشكلة قصور القواعد التنظيمية للبنوك وعجز مناهج القياس والإفصاح المحاسبى الحالية على ملاحقة التطورات الاقتصادية والابتكارات الخدمية وعكسها في القوائم المالية تمثل خطراً شديداً على المؤسسات المالية.

وليس أدل على ذلك من فشل ١٤٠بنك فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٩ وحدها، منها ١٢٠ بنك كانت نتائجها إيجابية فى تقاريرها المالية، وفقاً للقواعد التنظيمية المتبعة ونماذج القياس والإفصاح المستخدمة، وذلك قبل انهيارها بفترة تتراوح من ٤ – ٦ شهور فقط (Linsmeier, 2011).

ولا تمثل الحالة السابقة سوى حلقة من سلسلة الأزمات المالية المصرفية واستمراريتها مما مثل ضغطا على واضعي المعايير المحاسبية ومتخذي القرارات بضرورة إعادة صياغة الأسس المحاسبية اللازمة لمواكبة هذه التطورات وملاحقتها، فعدم قدرة نماذج القياس والإفصاح الحالية على القياس والتقرير الفعال عن قيمة الأصول والالتزامات المالية مما ترتب على ذلك عدم قدرة هذه المؤسسات على التقدير الكفء لمخاطر الائتمان المصرفية، فأصبحت التقارير المالية والحسابات ذات الصلة لا تعبر عن الواقع الفعلي لهذه المؤسسات، ولا تلحظ التدهور في قوة رأسمال البنك وقدرته على امتصاص الصدمات المفاجئة إلا بصورة شديدة البطء عديمة الفعالية، هذا ما دفع العديد من المهتمين بالأدب المحاسبي (McConell, 2010; Bishof et. al, 2014; Bricker, et. al, 2012) وتطبيقاته إلى الضرورة الحتمية للانتقال إلى نماذج للقياس والإفصاح المحاسبي أكثر فعالية وكفاءة لتجنب هذه الأزمات أو التخفيف من أضرارها ومن ثم نجاح المؤسسات المصرفية في أداء دورها الفاعل في المجتمعات الاقتصادية.

أولاً : دور المؤسسات الدولية والتجمعات المهنية في تطوير نماذج القياس والإفصاح المحاسبي للقيمة العادلة :

مر التطور الفكري للمحاسبة بالقيمة العادلة بعدة مراحل أساسية في الأدبيات المحاسبية من خلال تعدد المعايير والإصدارات المهنية وتعديلاتها المستمرة من منتصف التسعينات من القرن السابق وحتى الآن بهدف تلافى أوجه النقص والقصور التى شابت التطبيق العملي لكل مرحلة ودعمت أهمية التوجه العالمي نحو نشأة نظام لا تقتصر أهميته على كونه نظام للقياس والتقرير عن الأصول والخصوم بشكل ملائم لخدمة متخذي القرار ، لكن باعتباره نظام يحقق أبعاد اقتصادية هامة للمؤسسات ، ويمثل هذا التوجه نموذجا للتغيير في الطرق والإجراءات المحاسبية عالمي الطموح ومدخلاً تتعاظم أهميته في ظل نظام محاسبي شديد الاختلاط كإطار مفاهيمي متكامل يحقق متطلبات المجتمع الدولي بمختلف توجهاته (Power, 2010) .

ويمكن رصد أهم ملامح التطوير فيما يلي :

- نقطة البدء كانت بصدور المعيار المحاسبي الدولي (32) IAS بعنوان الأدوات المالية : الإفصاح والعرض (IASB, 2003) والذى لم يتناول سوى متطلبات العرض والإفصاح والذى تم تعديله فيما بعد من خلال التقرير المالي الدولي (7)IFES بعنوان "الأدوات المالية. الإفصاح (IASB, 2005) والذى أضاف العديد من الثراء المعلوماتى من خلال طلب الإفصاح بمعلومات مرتبطة بالأدوات المالية مثل مخاطر السوق والسيولة والائتمان وكذلك الإفصاح عن تفاصيل المعلومات للأدوات المالية المعترف بها بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية.

- بصدور المعيار المحاسبي الدولي (39) IAS بعنوان الأدوات المالية: الاعتراف والقياس (IASB, 2003) والذى تناول مشاكل أكثر تعقيداً فيما يتعلق بالاعتراف والقياس المحاسبي للأدوات المالية . وهذا المعيار تم تعديله عدة مرات في السنوات القليلة الماضية مثل تعديل عام ٢٠٠٥ الذى أقر بتحديد الشروط التى يمكن للمنشأة أن تختار من خلالها قياس أدواتها المالية وفقاً لما سمي باختيار القيمة العادلة(Cotsee,et.al, 2014, P610).

- كذلك أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية FASB العديد من المعايير المحاسبية التى تناولت الإفصاح والاعتراف بالقيمة العادلة ومن أهمها:

- معيار (119) SFAS بعنوان "الإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة والقيمة العادلة للأدوات المالية" . والذى أهتم بالإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة مثل العقود الآجلة وعقود المستقبل وغيرها (FASB, 1994) .

- وكذلك المعيار (133) SFAS بعنوان "المحاسبة عن الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط" وقد أهتم هذا المعيار بصفة أساسية بالمحاسبة والتقرير عن الأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط (FASB, 1998) .

- وبصدور المعيار (157) SFAS بعنوان "الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية" (تم تعديله الآن إلى 820 ASC) والذى تطلب الإفصاح عن تقديرات القيمة العادلة للأصول والخصوم المعترف بها متضمنة الاستثمارات والقروض والودائع والديون طويلة الأجل (FASB, 2006) .

- وبصدور المعيار (159) SFAS بعنوان "خيارات القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية" متضمناً تعديلات (115) SFAS ليسمح هذا المعيار للمنشآت الخيار في قياس أصولها وخصومها المالية بالقيمة العادلة، وذلك بهدف تخفيف حدة تقلبات الأرباح بها ومن ثم تحسين جودة التقارير المالية (FASB, 2007) .

- وفى استطلاع للرأي عام ٢٠٠٦ لمعهد التحليل المالي الأمريكي CFA لجمع أعضاءه في كافة أنحاء العالم ، أظهر نتيجة الاستطلاع أن ٧٥% من عينة البحث يرون أن القيمة العادلة تحسن من شفافية وفهم المستثمرين للمخاطر المالية وان المحاسبة بالقيمة العادلة للأدوات المالية ستحسن من سلامة الأسواق المالية (Blankespoor, et.al, 2013)

- وضمن الجهود المبذولة لمعالجة مشكلات التطبيق العملي التى صاحبت تطبيق هذه المعايير فقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتشكيل لجنة الإرشاد والتنفيذ IGS والتى قامت بنشر المئات من الأسئلة وأجوبتها عن مشكلات عملية،وتم إصدار خلاصة لعمل هذه اللجنة لتنقيح معياري المحاسبة الدولية(٣٢)و(٣٩) (Coetsee, D.,et.al, 2014,P. 611)

وفى رسالة مشتركة للعديد من الهيئات والجهات الأمريكية عام ٢٠٠٨ وهى هيئة الأوراق المالية الأمريكية SEC ، المعهد المركزي للتحليل المالي للأسواق CFA ، مركز جودة المراجعة ، مجلس المستثمرين ، اتحاد المستهلكين، فان كل هذه الجهات دعمت جهود استمرار استخدام نموذج القيمة العادلة باعتباره يوفر معلومات أكثر دقة وتوقيتها مناسب بصورة أفضل من البدائل المحاسبية الأخرى (U.S Securities, 2008).

ونتيجة لاندلاع الأزمة المالية العالمية ، وما صاحبها من مشكلات مالية واقتصادية هائلة على المستوى الدولي وتشكيل العديد من اللجان والجهات لدراسة تداعيات هذه الأزمة، أصبح هناك توجه عام إلى ضرورة إعادة صياغة معايير المحاسبة لتتسم بالاتساق والبساطة والتوافق بين معايير المحاسبة الدولية IASB و معايير المحاسبة الأمريكية FASB .

- وفى ضوء هذه التوجه نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية في مارس (٢٠٠٩) مقترحات التطوير على المعيار الدولي رقم (٣٩) حيث تشمل جوانب التطوير اللازمة :
  - التبويب والقياس.
  - انخفاض قيمة الأصول.
  - محاسبة التحوط.

وبناء على ذلك تم إصدار معيار IFRS (9) بعنوان "الأدوات المالية" فى ٢٠٠٩ ويصبح نافذا ٢٠١٥/١/١ (تاريخ النفاذ الحالي وفقا للإصدار الجديد ٢٠١٨/١/١) والذى تعامل فقط مع التعديلات اللازمة لقياس وتصنيف الأصول المالية .

- وفى مايو ٢٠١١ صدر IFRS (13) بعنوان "قياس القيمة العادلة" حيث يقدم هذا المعيار إطاراً أكثر تماسكا وشمولاً ووضوحاً لمعالجة القيمة العادلة. وقد تناول هذا المعيار النقاط الأساسية التالية:
  - أسس تحديد القيمة العادلة.
  - تحديد إطار واحد لقياس القيمة العادلة.
  - تحديد متطلبات الإفصاح لطرق قياس القيمة العادلة (palea, v. 2014).

ويمكن استخلاص أهم الأبعاد الاستراتيجية لمقترحات تطوير المعايير فيما يلى:
(Power 2010; Penman 2007, Enahoro et.al, 2013, Liang et.al, 2014)

- التحول وفقا للإطار المفاهيمى المقترح (مازال فى طور الاكتمال) من نظام مختلط لإعداد قائمة المركز المالي إلى نظام اقتصادي يخلق الطلب على قيم الأصول والخصوم لتكون ذات مغزى اقتصادي. فالقيمة العادلة تعكس القيمة الحقيقية الاقتصادية للمؤسسة ومن ثم:
- تصبح قائمة المركز المالى هى الأداة الرئيسية لمعلومات المساهمين.
- تعبر قائمة الدخل عن الدخل الاقتصادي، لأنه يمثل التغير فى القيمة خلال الفترة المحاسبية.
- الحد من ممارسات إدارة الدخل فى ظل منهجية القيمة العادلة والتى لا تتأثر فى غالبيتها بالبواعث الإدارية لاختيار مقاييس متحيزة .

- تلبية احتياجات مستخدمى المعلومات المحاسبية من التقييم العادل لحقوق المساهمين والتحذير المبكر للمخاطر المحتملة وغيرها من الاحتياجات.
- إن معلومات القيمة العادلة عن الأصول والخصوم تعكس ظروف السوق الحالية ومن ثم توفر المعلومات فى التوقيت المناسب وبالتالى تزيد من شفافية المعلومات مما يسمح باتخاذ القرار الصحيح.

ثانياً : المعالجة المحاسبية لقضايا الأصول المالية فى البنوك التجارية :

يمكن للباحث رصد أهم القضايا الأساسية للمعالجة المحاسبية واتجاهات التطوير للأصول المالية فى البنوك التجارية على النحو التالى:

(أ) التطبيق الجزئي/ الكلى للقيمة العادلة :

أختلفت المعالجة المحاسبية لتطبيق المحاسبة بالقيمة العادلة بالبنوك على المستوى الدولى أختلافاً كبيراً وواضحاً.

- ففي الدول النامية مثل مصر والسعودية والهند، يتم تطبيق مقاييس القيمة العادلة على أنواع محددة من الاستثمارات المالية فقط، دون الإلزام بالإفصاح عن القيمة العادلة لكافة الأصول المالية فى الملاحظات المتممة للقوائم المالية.
- على مستوى دول أوروبا ، فان اتجاه تطبيق منهجية القيمة العادلة أكثر اتساعاً واتساقاً مع المعيار المحاسبي الدولي IAS (39) ، فبالإضافة إلى تطبيق منهجية القيمة العادلة على معظم الاستثمارات المالية فى المؤسسات المصرفية، يتم التقرير عن القروض باستخدام مدخل التكلفة المستهلكة Approach Amortized Cost علاوة على ذلك يجب أن يتم الإفصاح عن القيمة العادلة للقروض فى الملاحظات المتممة للقوائم المالية.
- بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فان اتجاهات تطبيق المحاسبة بالقيمة العادلة كان أكثر اتساعاً حيث تطلبت معايير المحاسبة الأمريكية بضرورة الإفصاح عن تقديرات القيمة العادلة لكافة الأصول والخصوم المعترف بها متضمنة الاستثمارات والقروض والودائع (Landsman, 2007) .

هذه التوجهات الثلاث هى التى عبرت عن محاولات التطبيق العملي لمعايير المحاسبة بالقيمة العادلة فى الحقبة الزمنية التى أعقبت صدور معايير المحاسبية بالقيمة العادلة، إلا أن اندلاع الأزمة المالية العالمية جعل تطبيق مفهوم القيمة العادلة فى المؤسسات المصرفية محل جدل ونقاش كبير.

وبالتالى عندما اقترح مجلس معايير المحاسبة المالية FASB فى عام ٢٠١٠ بأهمية الاعتراف بكل الأدوات المالية بالقيمة العادلة عدا استثناءات محددة لحسابات المدنيين والدائنين

وبعض الديون الخاصة (FASB, 2010) فأن هذا الاقتراح قوبل بعاصفة من الرفض حيث تلقى المجلس أكثر من ٢٨٠٠ تعليق على هذا المقترح أكثر من ٨٠% من هذه الردود رفضت هذا التوجه وخاصة من جمعية المصارف الأمريكية The American Banker Association ABA وذلك لعدة أسباب منها:

- عدم إمكانية اعتماد مستخدمى التقارير المالية على القيمة المقاسة بالقيمة العادلة فى اتخاذ القرارات فى حالة عدم توافر مؤشرات السوق النشطة، نظراً لتعدد نماذج التقييم واختلاف افتراضات القياس وحجم الخطأ ومدى تناسب العائد مع التكلفة.
- يزيد تطبيق المحاسبة بالقيمة العادلة من تقلب معلومات القوائم المالية من فترة لأخرى مما يؤثر على الاستقرار المالى للبنوك ، كما يزيد من عدم إمكانية البنوك الصغيرة للاستجابة لنسب الملاءة المالية المفروض خارجياً مثل متطلبات الحد الأدنى لرأسمال التنظيمي للبنوك.
- إن المحاسبة بالقيمة العادلة لا تلائم معالجة الالتزامات المالية فى البنوك ، حيث أن هذه المنهجية لا تتلائم مع طبيعة هذه الالتزامات نظراً لمحدودية فرص البنك فى تسوية هذه الالتزامات قبل تاريخ استحقاقها، ذلك لأن غالبية أسواق الديون غير سائلة وعليها قيود تعاقدية تحول - فى معظم الأحيان - دون نقل أو تحويل الالتزامات المالية.

(Subramanyam 2012, Chakraborty 2010)

وبدراسة الـ FASB لكافة التعليقات والانتقادات ، فان اللجنة استجابت للعديد منها حيث أعادت اللجنة فى ٢٠١٣ إصدار المسودة النهائية والتى أقرت بها بعض التعديلات الأساسية ومنها أن يتم قياس كل الأدوات المالية بالقيمة العادلة عدا الأصول المالية فى صورة قروض مالية محددة ومعظم الخصوم متضمنة الودائع

(Blankespoor, et.al., 2013)

- وفى نفس السياق ، فقد أيدت المفوضية الأوربية معيار التقرير المالي الدولى IFRS (13) الذى يعتبر انطلاقة نحو توحيد الجهود الدولية لمعالجة مشكلات المحاسبة بالقيمة العادلة.

ويتضح مما تقدم أن التعديلات على معايير وإرشادات المحاسبة الدولية تمثلت بشكل أساسي فى محاولة الربط بين ضرورة استخدام منهجية المحاسبة بالقيمة العادلة كبعد استراتيجي رئيسي لتطوير مهنة المحاسبة ومحاولة التغلب على مخاوف ومشكلات التطبيق العملي لها في مختلف المؤسسات ومحاولة صياغة قواعد متوازنة تلبى متطلبات واحتياجات معظم التوجهات لمستخدمى هذه المعلومات.

(ب) القروض المصرفية وإدارة مخاطر الائتمان :

تعتبر القروض التجارية أهم الأصول المالية فى المؤسسات المصرفية بصفة عامة، فهى مصدر الدخل الرئيسي لها، وكذلك هى مصدر الخطر الأساسي على استمرارية البنوك ونمو أعمالها، حتى أن البعض يرى أن السبب الرئيسي للأزمة المالية العالمية يرجع فى المقام الأول إلى التقدير المنخفض لقيمة مخاطر الائتمان المصرفي (U.S GAO, 2009) ، كذلك فان جمعية المصارف الأمريكية ABA ترى أن هناك ترابطا شديداً بين القروض التجارية ومخاطر الائتمان المصرفي، وان إدارة مخاطر الائتمان لعملاء القروض هى أكثر الجوانب أهمية فى العمل المصرفي (Contrell et.al, 2014)

لذلك فان الباحث فى اهتمامه بقضية القياس والإفصاح عن القروض المصرفية يهتم كذلك بفعالية القياس والإفصاح عن مخاطر الائتمان نظراً لترابطهما الشديد وأهميتهما فى نجاح واستمرارية البنوك.

ويمكن توضيح أهم المعالجات المحاسبية للقروض ومخاطر الائتمان وفقا لمعايير المحاسبة الدولية واتجاهات الباحثين إلى ما يلى :

الاتجاه الأول :

- تتمثل المعالجة المحاسبية للقروض فى المؤسسات المصرفية بتقييمها بالتكلفة المستهلكة فى تاريخ إعداد القوائم المالية.
- وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية يتم الإفصاح عن القروض بالقيمة العادلة فى الملاحظات المتممة للقوائم المالية.
- تقدير مخصصات خسائر القروض اعتماداً على التقديرات الإدارية للمؤسسات المالية وفقا لنموذج القياس الحالى.

ويتفق معيار محاسبة البنوك التجارية السعودية رقم (٢) "معيار القروض" على المعالجة السابقة للقروض عدا أن المعيار السعودي لا يتطلب الإفصاح عن القيمة العادلة للقروض فى الملاحظات المتممة للقوائم المالية (مؤسسة النقد السعودي – بدون تاريخ).

ويرى العديد من الباحثين (Linsemier 2011, Mert 2013) أن نظام التقرير الحالى عن القروض ومخصصاتها قد وفر معلومات قاصرة عن تقدير قيمة التغيرات في هذه الأصول ، لأن هذا النظام لم يصمم فى الأساس ليعكس مخاطر الائتمان، وبالتالى عجز بالفعل عن تقدير قيمة التراجع الكبير فى قيم الأصول من خلال فشله فى تقدير مخاطر الائتمان المرتفعة فى التوقيت المناسب، وليس أدل على ذلك من تقديرات المؤسسات المصرفية الإنجليزية بأن القيمة العادلة للقروض تقل بقيمة مقدارها ٥٥ بليون استرلينى عن التكلفة المستهلكة لعام ٢٠١٣ فقط (Knott, etl.al, 2015)

الاتجاه الثاني :

- الاعتماد على نموذج القيمة العادلة لتقدير القروض مما يعكس الوضع الحالي الفعلي للبنك لكافة المنظمين والمستثمرين.
- التقييم الفعال لمخاطر الائتمان المصرفى المعتمد على القيمة الحقيقية للقروض.

ويرى بعض الكتاب (FASB 2010, Trott 2009) أن المقياس الأكثر ملائمة لتقييم مخاطر الائتمان المصرفى هو الاعتماد على تقييم القروض بالقيمة العادلة بما يحققه هذا الاتجاه من توفير تحذير مبكر للإدارة والمستثمرين عن حجم وتوقيت المخاطر الإئتمانية بشكل فعال.

ومع ذلك يرى أحد الكتاب (Blankespoor, et.al, 2013) أن هناك علاقة شديدة الترابط بين قضايا القروض والودائع، حيث يتم تمويل القروض من ودائع العملاء، لذا فمن المفضل اقتصاديا قياسهما بشكل متشابه، ولما كان من الصعوبة تقدير القيمة العادلة للودائع غير الآجلة (مثل الودائع تحت الطلب أو ودائع التوفير)، فمن الواجب قياس كلا من القروض والودائع بالتكلفة المستهلكة، كما أن اختلاف نتائج العديد من الدراسات لم تحسم أفضلية التنبؤ بمخاطر الائتمان بشكل واضح لأى من الاتجاهين. (Contrell.et.al 2014,Nissim 2003)

لذلك يرى الباحث ضرورة دراسة وتقييم الأسس السابقة عمليا فى المؤسسات المصرفية السعودية للوصول إلى أنسب طرق قياس القروض وكذلك تقدير مخاطرها الائتمانية بفعالية بما يضمن المحافظة على استمرارية البنك خاصة فى فترات الضغوط المالية.

(ج) الاستثمارات المالية فى البنوك التجارية :

تعتبر الاستثمارات المالية فى البنوك التجارية أحد ركائز العمل المصرفى لتحقيق العوائد، وقد صنف معيار المحاسبة الدولى (39) IAS الاستثمارات المالية إلى :

- الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة، وهى الاستثمارات المقتناة بغرض إعادة بيعها بشكل نشط لتحقيق أرباح.
- الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق، وهى الاستثمارات المالية التى تنوى البنوك الاحتفاظ بها مع توافر المقدرة على عدم بيع هذه الاستثمارات فى المستقبل المنظور. ووفقا لشروط معينة.
- الاستثمارات المالية المتاحة للبيع، وهى الاستثمارات المالية التى لا تصنف ضمن أى من النوعين السابقين.

- وقد أكدت كافة معايير المحاسبة الدولية على ضرورة أن تفصح البنوك عن معلومات تفصيلية عن الاستثمارات المالية للمنشأة، بما يمكن مستخدمى القوائم المالية من تقييم هذه الاستثمارات وكذلك تحديد طبيعة ونطاق المخاطر المتعلقة بها فى تاريخ الإقفال.
- بصدور معيار التقرير المالى الدولى (9) IFRS خفض عدد فئات التصنيف للأصول المالية إلى نوعين فقط هما : (FASB, 2014) .
- الأصول المالية بالقيمة العادلة، ويتم قياس جميع استثمارات أدوات الملكية بالقيمة العادلة.
- الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة ، ويتم قياس استثمارات أدوات الدين بالتكلفة المستهلكة مع ضرورة توافر شرطين هما :
  - أن يتم الاحتفاظ بالأصول للحصول على تدفقات نقدية مستقبلية وفقاً لنموذج الأعمال المطبق.
  - هناك تواريخ محددة للتدفقات النقدية المحصلة لأصل الدين وعوائده وفقا للشروط التعاقدية (سيصبح هذا المعيار نافذا من يناير ٢٠١٨).
- يتفق المعيار رقم (٢) من معايير المحاسبة للبنوك السعودية "معيار الاستثمار والاتجار فى الأوراق المالية" والصادر عن مؤسسة النقد السعودي في التصنيف والمعالجة المحاسبية مع المعيار المحاسبي الدولي المطبق حاليا (39) IAS والذى يلقى قبولاً عاماً فى الأدبيات المحاسبية والتطبيق العملي.

ويمكن توضيح أسس المعالجة المحاسبية للاستثمارات المالية في البنوك كما يلى:

عند اقتناء الاستثمارات :

في الأصل يتم إثبات كافة أنواع الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية بتكلفة اقتنائها فى تاريخ الشراء، مع مراعاة تحويل قيمة الأوراق المالية الأجنبية للعملة المحلية باستخدام سعر الصرف الفوري السائد في ذلك التاريخ.

فى تاريخ إعداد القوائم المالية :

- يتم تقييم الاستثمارات المالية المقتناة بغرض الاتجار بقيمتها السوقية الحالية فى ذلك التاريخ لكل عنصر على حده، على أن يتم قيد فروق إعادة التقييم أو ناتج عملية البيع سواء أكانت ربح أو خسارة ضمن العمليات التشغيلية فى قائمة الدخل.
- يتم تقييم الاستثمارات المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق بالتكلفة المستهلكة، وبالتالى يتم تجاهل التغيرات المؤقتة فى القيمة الأسمية لهذه الاستثمارات، أما إذا كانت هذه التغيرات دائمة، فيتم إعادة التقييم على أساس القيمة السوقية لهذه الاستثمارات المالية،

على أن تعتبر مكاسب أو خسائر الاستثمار المحققة أحد عناصر الدخل ضمن العمليات غير الرئيسية.

- يتم تقييم الاستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة فى تاريخ إعداد القوائم المالية، على أن تدرج الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن التغيرات فى قيمتها العادلة مباشرة فى الدخل الشامل الآخر أو تدرج فى صافى أرباح وخسائر الفترة التى نشأت فيها.
- يجب أن يتضمن الإفصاح عن محفظة الاستثمارات ضمن الملاحظات المتممة للقوائم على ما يلى :
  - الأنواع الرئيسية للأوراق المالية للمحفظة.
  - تكلفة اقتناء المحفظة أو تقييمها عن الفترة السابقة.
  - الأرباح أو الخسائر الناتجة من إعادة التقييم.
  - القيمة السوقية الحالية للمحفظة وفقا لكل مجموعة على حدة.

ويرى بعض الكتاب (Li, Kyu, 2010) ضرورة قياس كافة الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة لتعظيم منفعية المعلومات لمتخذى القرار ، حيث أن معلومات القيمة العادلة هى القادرة على تلبية احتياجات المستخدمين خاصة فى القرارات طويلة الأجل حيث توفر تقارير تعبر عن الوضع الاقتصادى الحالى بشكل متكامل مما يؤدى لجودة التقارير المالية المنشورة، إلا أن البعض يرى (Subramanyam 2012; Chakraborty 2010) رغم وجاهة فكرة التطبيق المتكامل لمنهجية القيمة العادلة، فان هذا التوجه قد لا يتلائم مع معالجة الأصول المالية فى البنوك التجارية خاصة للاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، ذلك لأن التغيرات فى القيمة العادلة للأصول تكون مؤقتة ويكون لها تأثير عكسي عند تحصيلها، ومن ثم فان إثباتها بالقيمة العادلة لا يتلائم مع طبيعة هذه الأصول.

ويتفق الباحث مع الرؤية الأخيرة خاصة أن المعايير المحاسبية ذاتها تقرر أنه في حالة أن التغيرات فى القيمة العادلة لهذا النوع من الأصول أصبحت دائمة، يجب أن يتم تعديل قيمة هذه الأصول إلى القيمة العادلة.

القسم الثاني : الدراسة التطبيقية :

أولاً : هدف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تبيان مدى ملائمة تطبيق مقاييس المحاسبة بالقيمة العادلة على الأصول المالية بالبنوك التجارية السعودية لخدمة متخذي القرارات.

ثانياً : أدوات الدراسة :

اعتمدت الدراسة على أداتين رئيسيتين لتحقيق هدف الدراسة وأختبار صحة فروضها وهما:

١- استخدام نموذج الانحدار المتعدد Multiple linear Regression لاختبار بيانات ومعلومات القوائم المالية المنشورة والملاحظات المتممة لها لعينة الدراسة المختارة، وكذلك التقارير السنوية لمجالس إدارات البنوك. حيث تضمنت هذه القوائم والملاحظات والتقارير البيانات الكاملة عن المتغيرات المستقلة اللازمة للدراسة والبيانات الكاملة عن أحد المتغيرين التابعين (الاستثمارات المالية) بالتكلفة الدفترية وكذلك بالقيمة العادلة.

٢- الاستبانة التى صممت وفقا للأسس العلمية المناسبة باستخدام مقياس ليكرت الخماسي Five Point Lickert Scale بحيث تشير الدرجة (١) إلى الموافقة بشدة وتشير الدرجة (٥) إلى عدم الموافقة على الإطلاق.

وقد استخدمت الاستبانة لاستكمال البناء العلمي للدراسة وتقييم المتغير التابع الثاني (القروض) ومدى ملائمة تطبيق مقاييس القيمة العادلة عليه لتلبية احتياجات متخذي القرارات، حيث لا تتوافر بيانات كمية فعلية عن القيمة العادلة للقروض فى البنوك السعودية.

ثالثاً : مجتمع وعينة الدراسة :

١ - بالنسبة للدراسة التطبيقية ، يتمثل مجتمع الدراسة فى البنوك الرئيسية فى المملكة العربية السعودية وهى ١٢ بنك . على أن تتسم عينة الدراسة المختارة بما يلى:

- توافر القوائم المالية المنشورة والإيضاحات المتممة للقوائم المالية للفترة من ٢٠١١-٢٠١٤.
- توافر تقارير مجالس الإدارة المقدمة للمساهمين عن نفس الفترة .
- توافر بيانات القيمة العادلة عن الاستثمارات المالية للبنوك عن نفس الفترة.
- توافر المنتجات الاستثمارية مصنفة وفقا لتصنيف الدراسة مع استبعاد البنوك التى لا تطبق هذه التصنيفات (خاصة البنوك ذات المنتجات الاستثمارية الإسلامية).

وبتطبيق هذه المعايير على مجتمع الدراسة أتضح توافر هذه المعايير على عدد ٧ بنوك تم اختيارهم كعينة إحصائية مختارة وهى تفي بمتطلبات التحليل الإحصائي.

٢ - بالنسبة للدراسة الميدانية ، نظرا لمحدودية مجتمع الدراسة ١٢ بنك رئيسي فقد تم توزيع الاستبيان على مجتمع الدراسة بكامله ووجهت القائمة إلى هذه البنوك بمعدل ٣ استمارات لكل بنك لكل من مديري الاستثمار والائتمان ومديري عام البنوك ، وكذلك توزيع ٤٠ استمارة على مجموعة من المحللين الماليين بسوق الأوراق المالية. وفى الأجمالى تم توزيع ٧٦ أستمارة استعيد منها ٧١ استمارة استبعد منها ٥ استمارات لعدم استيفاء إجابات الاستمارة بشكل كامل.

رابعاً : الأساليب الإحصائية المستخدمة فى الدراسة :

اعتمد الباحث على حزمة البرامج الإحصائية SPSS Version 20 فى تحليل بيانات الدراسة وإتمام الاختبارات الإحصائية ، حيث تم أختيار الأساليب الإحصائية التالية المناسبة للدراسة.

أ) بالنسبة للدراسة التطبيقية :

١- أختار الباحث أسلوب تحليل الإنحدار المتعدد لاختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة وتحديد القدرة التفسيرية للنموذج باستخدام معامل التحديد R^2.

٢- اعتمد الباحث على أسلوب الارتباط الخطى بيرسون Pearson للتعرف على اتجاه العلاقة بين المتغيرات ودرجة قوتها ومدى جوهريتها بمعامل ثقة ٩٥% . حيث يعتبر هذا الأسلوب من المقاييس الدقيقة لذلك .

٣- اختبار Durbin-Watson للحكم على صحة النموذج وأنه لا يعانى من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

ب) بالنسبة للدراسة الميدانية :

١- تم اختيار أختبار (T) للحكم على مدى إمكانية قبول أو رفض فروض العدم وذلك بمقارنة T المحسوبة بمستوى المعنوية P Value وبمستوى ثقة ٩٥%.

٢- استخدم الباحث أختبار تحليل المصداقية "ألفا كرونباخ" Croubach Alpha لتبيان مدى التجانس والاتساق بين متغيرات الدراسة.

٣- تم اختيار أسلوب "كلمجروف – سميرونوف Kolmogorov-smirnove بهدف أختبار مدى تماثل توزيع العينة مع توزيع المجتمع.

خامساً : نماذج الدراسة :

استخدم الباحث نموذج التقييم المتقاطع Cross-sectional valuation والذى يستخدم على نطاق واسع فى الأدبيات المحاسبية مثل (Khurana et.al 2003;Barth,et.al 1996) وذلك لقياس تأثير القياس المحاسبي للاستثمارات بالقيمة العادلة أو بالتكلفة الدفترية على سعر السهم السوقي وكذلك على مؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية.

ويمكن صياغة النماذج المستخدمة كما يلى:

$$Pit_{+3} = \alpha_o + \alpha_1 AFS_{it} + \alpha_2 \ HTM_{it} + \alpha_3 St_{it} + \alpha_4 \ As_{it} + \Sigma_{it}$$

$$RoA_{it} = \alpha_o + \alpha_1 AFS_{it} + \alpha_2 \ HTM_{it} + \alpha_3 St_{it} + \alpha_4 \ As_{it} + \Sigma_{it}$$

$$ESP_{it} = \alpha_o + \alpha_1 AFS_{it} + \alpha_2 \ HTM_{it} + \alpha_3 St_{it} + \alpha_4 \ As_{it} + \Sigma_{it}$$

حيث أن

Pit_{+3} ← القيمة السوقية لأسهم البنك (i) بعد ٣ شهور من نهاية السنة (t)

ROA_{it} ← معدل العائد على الأصول للبنك (i) فى نهاية السنة (t)

ESP_{it} ← ربحية سهم البنك (i) فى نهاية السنة (t)

AFS_{it} ← الاستثمارات المتاحة للبيع فى بنك (i) فى نهاية السنة (t) .

HTM_{it} ← استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق للبنك (i) فى نهاية السنة (t) .

St_{it} ← استثمارات مالية بغرض المتاجرة للبنك (i) فى نهاية السنة (t).

AS_{it} ← الأصول الأخرى بخلاف الاستثمارات المالية للبنك (i) فى نهاية السنة (t).

Σ_{it} ← الخطأ المعيارى

سادساً : أختبارات فروض الدراسة :

*** أختبار فرض البحث الأول :**

يهتم هذا الفرض بتقييم تأثير تطبيق المحاسبة بالقيمة العادلة على الاستثمارات المالية فى البنوك التجارية وذلك على سعر السهم السوقي.

ولأغراض الاختبارات الإحصائية يتم صياغة فرض البحث الأول كما يلى :

فرض العدم Ho: لا توجد علاقة جوهرية بين الاستثمارات المالية المقاسة بالقيمة العادلة وسعر السهم السوقي.

الفرض البديل Ha : يوجد علاقة جوهرية بين الاستثمارات المالية المقاسة بالقيمة العادلة وسعر السهم السوقي.

نتائج دراسة الإنحدار المتعدد

جدول رقم (١)

Model Summary

Model	R	R. Square	Adjusted R Square	St-Error of The Estimate	Durbin Watson
1	.861	.742	.662	8.87688	2.68

a-Predictors (constant), X_1, X_2, X_3, X_4

جدول رقم (٢)

ANOVA

Model	Sum of Square	Mean Square	F	Sig
Regression	2943.818	735.955	9.340	.012
Residual	1024.388	78.499		
Total	3968.206			

- يتضح مما تقدم أن معامل التحديد R^2 بلغ ٧٤,٢% ، وبالتالى فان الاستثمارات المالية المقاسة بالقيمة العادلة فى البنوك لها القدرة على تفسير سعر السهم السوقي بنسبة ٧٤,٢% . وكلما زادت هذه السنة تعبر أن النموذج المقترح أكثر ملائمة، وكذلك بلغ قيمة اختبار 2.68 Durbin-watson ومن ثم تم التأكد من صحة النموذج وأنه لا يعانى من مشكلة الارتباط الذاتى بين البواقى.

تم أختبار الفرض الأول بنموذج ANOVA لتقييم العلاقة بين الاستثمارات المالية المقاسة بالقيمة العادلة وسعر السهم السوقي.

ويتضح من النتائج أن مستوى المعنوية بلغ 012. ومن ثم يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بان هناك علاقة جوهرية بين تطبيق مقاييس المحاسبة بالقيمة العادلة على الاستثمارات المالية وسعر السهم السوقي فى البنوك التجارية السعودية وهو ما يتفق مع فرض البحث الأول.

جدول رقم (٣)

نتائج أختبار Pearson لمتغيرات الدراسة بالقيمة العادلة

	X1	X2	X3	X4
S_1, Pearson Correlation	.795**	.195	.480*	.846**
Sig (2-tailed)	.014	.360	.052	.000

** Correlation is Significant at the 0.10 level (2-tailed)

* Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed)

حيث أن :

S_1 ← سعر السهم السوقي

X_1 ← الاستثمارات المتاحة للبيع

X_2 ← استثمارات محتفظ بها للاستحقاق

X_3 ← استثمارات بغرض المتاجرة

X_4 ← أصول أخرى بخلاف الاستثمارات المالية

يتضح مما تقدم بصفة عامة أن هناك علاقة ارتباط بين كافة متغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع (سعر السهم السوقي) ، إلا أن هناك علاقة ارتباط جوهرية بين الاستثمارات المتاحة للبيع والاستثمارات بغرض المتاجرة وسعر السهم السوقي. وهذا ما يؤكد صحة أختبار الفرض الأول.

أختبار فرض البحث الثانى :

يقوم هذا الفرض على دراسة تأثير قياس الاستثمارات المالية فى البنوك التجارية بالتكلفة الدفترية وسعر السهم السوقي.

ولأغراض الاختبارات الإحصائية يتم صياغة فرض البحث الثانى كما يلى:

فرض العدم Ho: لا توجد علاقة جوهرية بين الاستثمارات المالية المقاسة بالتكلفة الدفترية وسعر السهم السوقي.

الفرض البديل Ha : توجد علاقة جوهرية بين الاستثمارات المالية المقاسة بالتكلفة الدفترية وسعر السهم السوقي.

نتائج دراسة الإنحدار المتعدد

جدول رقم (٤)

Model Summary

Model	R	R. Square	Adjusted R Square	St-Error of The Estimate	Durbin Watson
2	.553	.412	.313	8.79733	1.98

a-Predictors (constant), X_1, X_2, X_3, X_4

- يتضح مما تقدم أن معامل التحديد R^2 بلغ ٤٢,١% التالى فان قدرة الاستثمارات المالية المقّيمة بالتكلفة الدفترية في البنوك ضعيفة فى تفسير علاقتها مع سعر السهم السوقى خلال فترة الدراسة ومن ثم فهي غير قادرة على تفسير العلاقة بينها وبين سعر السهم السوقي.
- كما أن قيمة Durbin Watson بلغت 1.98 وهذا يدل على صحة النموذج.

جدول رقم (٥)

ANOVA

Model	Sum of Square	Mean Square	F	Sig
Regression	2962.097	740.524	9.508	.058
Residual	1006.109	77.393		
Total	3968.206			

يتضح مما تقدم أن هناك علاقة غير جوهرية بين الاستثمارات المقّيمة بالتكلفة الدفترية وبين سعر السهم السوقي حيث بلغ مستوى المعنوية 058. وهى أكبر من 05. ومن ثم يتم قبول فرض العدم وبالتالى يتم رفض فرض البحث الثاني.

جدول رقم (٦)

نتائج اختبار Pearson لمتغيرات الدراسة بالتكلفة الدفترية

	X_1	X_2	X_3	X_4
S_1 Pearson Correlation	.51	.130	.262	.747**
Sig (2-tailed)	.052	.572	.216	.000

بتحليل الارتباط Pearson لبيانات التكلفة الدفترية يتضح أن هناك علاقة ارتباط جوهرية بين الأصول بخلاف الاستثمارات المالية وسعر السهم السوقي والتي بلغت 747. بمستوى معنوية 000. بينما الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة الأخرى ضعيفة أو غير جوهرية ، مما يؤكد على صحة أختبار فرض البحث الثانى بقبول فرض العدم ورفض الفرض البديل.

أختبار فرض البحث الثالث :

لأغراض الاختبار الفرض الثالث للبحث والذى يعنى بمدى تأثير تطبيق المحاسبة بالقيمة العادلة على تحسن الأداء المالى فى البنوك التجارية تم صياغته إحصائيا على النحو التالى:

فرض العدم Ho: يوجد اختلاف جوهري بين قياس الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة وقياسها بالتكلفة الدفترية على الأداء المالي للبنوك التجارية.

الفرض البديل Ha : لا يوجد اختلاف جوهري بين قياس الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة وقياسها بالتكلفة الدفترية على الأداء المالي للبنوك التجارية.

وقد استعان الباحث للتعبير عن الأداء المالي بالبنوك التجارية بمؤشرين رئيسيين من أكثر المؤشرات استخداما فى الأدب المحاسبى وهما:

- معدل العائد على الأصول ROA
- ربحية السهم EPS

وتم صياغة الفروض الإحصائية الفرعية لفرض البحث الثالث كما يلى:

الفرض الفرعي الأول:

فرض العـدم Ho : يوجد اختلاف جوهري بين قياس الاستثمارات المالية بالقيمـة العادلـة وقياسها بالتكلفة الدفترية على معدل العائد على الأصول.

الفرض البديل Ha : لا يوجد اختلاف جوهري بين قياس الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة وقياسها بالتكلفة الدفترية على معدل العائد على الأصول .

الفرض الفرعي الثاني :

فرض العـدم Ho : يوجد اختلاف جوهري بين قياس الاستثمارات المالية بالقيمـة العادلـة وقياسها بالتكلفة الدفترية على ربحية السهم.

الفرض البديل Ha : لا يوجد اختلاف جوهرى بين قياس الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة وقياسها بالتكلفة الدفترية على ربحية السهم.

وتمثلت نتائج أختبارات الفروض فيما يلى :

نتائج اختبار الفرض الفرعي الأول

جدول رقم (٧)

Model Summary

Model	R	R. Square	Adjusted R Square	St-Error of The Estimate	Durbin Watson
1 قيمة عادلة	.993	.986	.874	.2184	2.706
2 تكلفة دفترية	.998	.997	.972	.1038	2.765

جدول رقم (٨)

ANOVA

	Model	Sum of Square	Mean Square	F	Sig
1	Regression	3.373	.422		
	Residual	.048	.048	8.834	.003
	Total	3.421			
2	Regression	3.410	.426		
	Residual	.011	.011	39.533	.018
	Total	3.421			

- يتضح من أختبار الفرض الفرعى الأول أن قدرة المتغيرات المستقلة فى نمـوذجى القيمة العادلة والتكلفة الدفترية على تفسير العلاقة مع معدل العائد على الأصول عالية حيـث بلغت R^2 ٩٨,٦% و ٩٩,٧% على التوالى ، وهذا يدل على قدرة أى منها على التنبؤ بالأداء المالى للبنك وفقا لهذا المؤشر بكفاءة اقتدار .

- كما أن قيمة Durbin Watson بلغت ٢,٧٠٦ ، ٢,٧٦٥ على التوالى مما يدل على صحة النموذج.

- يتضح من اختبار ANOVA أن مستوى المعنوى P-Value للنموذجين أقل مـن ٠,٠٥، وبالتالى يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذى يقـرر بأنـه لا يوجـد اختلاف جوهرى بين استخدام القيمة العادلة أو التكلفة الدفترية لقياس الاستثمار ومعدل العائد على الأصول فى البنوك التجارية.

نتائج اختبار الفرض الفرعى الثانى

جدول رقم (٩)

Model Summary

Model	R	R. Square	Adjusted R Square	St-Error of The Estimate	Durbin Watson
1	.919	.844	.782	.32344	2.221
2	.879	.772	.681	.39110	1.860

جدول رقم (١٠)

ANOVA

No	Model	Sum of Square	Mean Square	F	Sig
1	Regression Residual Total	5.659 .046 6.705	1.415 .105	13.523	.000
2	Regression Residual Total	5.175 1.530 6.705	1.294 0.153	8.834	.003

- يتضح من أختبار الفرض الفرعى الثانى أن المتغيرات المستقلة للاستثمارات المالية بالقيمة العادلة أو بالتكلفة الدفترية لها تأثير نسبى واضح على ربحية السهم حيث بلغت R^2 ٨٤,٤% و ٧٧,٢% على التوالى.

- وكذلك تدل قيمة Durbin Watson لكلا النموذجين على صحتهما التى تدور حول٢

- يتضح من اختبار ANOVA أن مستوى المعنوي P-Value للنموذجين أقل من ٠,٠٥ ، وبالتالى يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذى يقرر بأنه لا يوجد اختلاف جوهري بين استخدام القيمة العادلة أو التكلفة الدفترية للاستثمارات وربحية السهم فى البنوك التجارية، وبإثبات صحة فروض البحث الفرعية للفرض الثالث، يتم قبول فرض البحث الثالث بأنه لا يوجد اختلاف جوهرى لاستخدام القيمة العادلة أو التكلفة الدفترية لقياس الاستثمارات المالية فى تأثيرها على الأداء المالي للبنك.

نتائج الدراسة الميدانية واختبارات الفرضين الرابع والخامس :

أ – نتائج تحليل المصداقية :

جدول رقم (١١)

Case Processing Summary

	N	%
Case Valid	66	73.7
Excluded	10	26.3
Total	55	100.0

جدول رقم (١٢)

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	No of I tem
.993	17

بلغت قيمة ألفاكرونباخ ٠,٩٣٣ وهذا يدل على التجانس والاتساق الشديد بين متغيرات الدراسة، والتى كما اقتربت من الـ ١ صحيح زاد التجانس والاتساق بين المتغيرات معبرا عنها بعبارات قائمة الاستقصاء.

جدول رقم (١٣)

اختبار كلمجروف – سميرنوف

One – Sample Kolmogorov – Smirnov Test

	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8	X9
N	66	66	66	66	66	66	66	66	66
Normal Parameters[a]									
Mean	2.09	2.27	2.57	2.03	2.09	3.30	2.00	1.82	3.79
Std. Deviation	.914	1.112	.971	1.015	.843	1.418	1.00	1.103	1.431
Kolmogorov- Smirnov Z	1.533	1.664	1.102	1.372	1.204	1.648	1.352	1.818	1.818
Sig (2- Tailed)	.018	.008	.176	.046	.110	.009	.052	.003	.003

	X10	X11	X12	X13	X14	X15	X16	X17	X18
N	66	66	66	66	66	66	66	66	
Normal Parameters									
Mean	1.61	2.06	1.58	1.85	1.88	2.47	3.09	3.82	
Std. Deviation	.704	.965	.830	.972	.857	1.224	1.528	.683	
Kolmogorov- Smirnov Z	1.840	2.139	2.080	1.512	1.560	1.603	1.13	2.257	
Sig (2- Tailed)	.002	.000	.000	.021	.015	.012	.153	.000	

a. Test Distribution is Normal

يتضح من نتائج اختبار كلمجروف سميرنوف أن عينة البحث المختارة تتبع التوزيع الطبيعى ، حيث أن معظم المتغيرات مستوى معنويتها أقل من ٠,٠٥ وبالتالى يمكن إجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة عليها .

أختبار الفرض الرابع :

يتناول هذا الفرض العلاقة بين معلومات القروض بالقيمة العادلة ومدى ملائمتها لمتخذى القرارات بالبنك.

ولأغراض الاختبارات الإحصائية تم صياغة فرض العدم والفرض البديل كما يلى:

فرض العدم Ho : لا يوفر القياس المحاسبي للقروض بالقيمة العادلة معلومات ملائمة لمتخذي القرار بالبنوك التجارية.

الفرض البديل Ha : أن القياس المحاسبي للقروض بالقيمة العادلة يوفر معلومات ملائمة لمتخذي القرار بالبنوك التجارية.

نتائج الاختبار

جدول رقم (١٤)

One – Sample Statistic

	N	Mean	Std Deviation	Std – Error Mean.
X16	66	2.47	1.224	.224

جدول رقم (١٥)

T Test

	Test Value 3					
	t	Df	Sig (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
X16	-2.386	65	.024	-.533	-.99	-.08

وبناء على ما تقدم يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل لأن مستوى المعنوية P Value بلغ 024. وهذا ما يؤكد صحة فرض البحث .

ولتأكيد اختبار الفرض الرابع ، يتم أختبار الفروض الفرعيـــة الممثلة لهذا الفـرض وهى:

الفرض الفرعي الأول :

يتعلق بتقييم القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية عند قياس القروض بالقيمة العادلة.

فرض العـدم Ho : لا يؤدى استخدام منهجية القيمة العادلة لقياس القروض إلى زيادة القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية.

الفرض البديل Ha : يؤدى استخدام منهجية القيمة العادلة لقياس القروض إلى زيادة القـدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية.

وتمثلت نتائج الاختبار:

جدول رقم (١٦)

One – Sample Statistic

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean.
X2	66	2.27	1.112	.203

جدول رقم (١٧)

T Test

	Test Value 3					
	t	df	Sig (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
X2	-3.612	65	.001	-.733	-1.15	-.32

وبناء على النتائج السابقة ، يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل لأن مســتوى المعنوية بلغ 001. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الفرعية الأولى للبحث.

الفرض الفرعى الثانى: يتعلق بمدى إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية للقـروض بالقيمة العادلة فى التقييم الدقيق للمخاطر الائتمانية ويتم صياغته إحصائيا كما يلى:

فرض العـدم Ho : لا يؤدى استخدام منهجية القيمة العادلة لقياس القروض إلـى التقيـيم الدقيق للمخاطر الائتمانية.

الفرض البديل Ha : يؤدى استخدام منهجية القيمة العادلة لقياس القروض إلى التقييم الـدقيق للمخاطر الائتمانية.

جدول رقم (١٨)

One – Sample Statistic

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean.
X6	66	3.30	1.418	.259

جدول رقم (١٩)

T Test

	Test Value 3					
	t	df	Sig (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
X6	3.448	65	.038	.867	.35	1.38

وبناء على ما تقدم ، فان مستوى المعنوى 039. اقل من 05. ومن ثم يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بأن استخدام القيمة العادلة لقياس القروض يؤدى إلى التقييم الدقيق للمخاطر الائتمانية.

الفرض الفرعي الثالث: يتعلق بمدى إمكانية الاعتماد على المعلومات المالية للقروض فـــى تحديد المخاطر الائتمانية فى الوقت المناسب . ويمكن صياغته كما يلى:

فرض العدم Ho : لا يؤدى الإفصاح عن القروض بالقيمة العادلة إلى ضبط قياس المخاطر الائتمانية للبنك فى التوقيت المناسب.

الفرض البديل Ha : يؤدى الإفصاح عن القروض بالقيمة العادلة إلى ضبط قياس المخـــاطر الائتمانية للبنك فى التوقيت المناسب.

وتمثلت نتيجة الاختبار فيما يلى :

جدول رقم (٢٠)

Ore – Sample Statistic

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean.
X3	66	2.57	0.971	.177

جدول رقم (٢١)

T Test

	Test Value 3					
	t	df	Sig (2-taital)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
X3	-2.443	65	.048	-.433	-.80	-.07

ويستنتج مما تقدم برفض فرض العدم الفرعي الثاني وقبول الفرض البديل، وذلـــك لأن مستوى المعنوية 048. ، ومن ثم فان الاعتماد على القياس المحاسبي للقروض بالقيمة العادلة يمكن إدارة البنوك من ضبط المخاطر الائتمانية فى التوقيت المناسب وهو ما يؤكـــد صـــحة الفرضية الفرعية الثالثة للبحث.

أختبار الفرض الفرعى الرابع :

على مستوى العينة . ويتعلق هذا الفرض بمدى فعالية مقاييس المحاسبة للقروض بالقيمة العادلة على تحسن الأداء المالى للبنك لأغراض صياغة اختبار الفرض ثم صياغته إحصائيا على النحو التالى:

فرض العدم Ho : لا يؤدى القياس المحاسبي للقروض بالقيمة العادلة إلى تحسن الأداء المالي للبنك فى الأجل الطويل.

الفرض البديل Ha : يؤدى القياس المحاسبي للقروض بالقيمة العادلة إلى تحسن الأداء المالي للبنك فى الأجل الطويل.

وتمثل نتيجة الاختبار فيما يلي :

جدول رقم (٢٢)

One – Sample Statistic

	N	Mean	Std Deviation	Std. Error Mean.
X4	66	2.06	.965	.122

جدول رقم (٢٣)

T Test

	Test Value 3					
	t	df	Sig (2-taital)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
X_4	-3.590	65	.018	-.437	-.68	-.19

نظرا لأن مستوى المعنوي 018. وهى تقل عن المستوى المعنوية المختارة 0.05 يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، والإقرار بأن القياس المحاسبي للقروض بالقيمة العادلة يؤدى إلى تحسين الأداء المالى للبنك وهو ما يتسق مع الفرض الفرعي الرابع.

فرض البحث الخامس :

يتمثل فرض البحث الخامس وفروضه الفرعية فى أكتشاف الاختلاف الجوهري بين آراء إدارات البنوك من جهة والمحللين الماليين بسوق الأوراق المالية من جهة أخرى حول مدى ملائمة استخدام المحاسبة بالقيمة العادلة لقياس القروض فى البنوك التجارية بالمملكة العربية السعودية.

ولأغراض إتمام اختبار الفرض الأصلى وفروضه الفرعية تم أختيار أختبار Mann-Witney كمقياس للتباين بين آراء مجموعتى الدراسة حول كافة متغيرات الدراسة المعبرة عن ملاءمة المعلومات المحاسبية للقروض المقاسة بالقيمة العادلة والتى تتمثل فيما يلى:

- القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية.
- القياس الدقيق للمخاطر الائتمانية.
- التوقيت السليم لقياس المخاطر الإئتمانية.
- تحسن الأداء المالى للبنك فى الأجل الطويل.

جدول رقم (٢٤)

أختبار (Mann- Witney) لقياس التباين بين آراء مجموعتى الدراسة

رقم العبارة	الوصف	Mann Witney	Asym- Sig		القرار
(٢)	يؤدى استخدام القيمة العادلة للقروض إلى زيادة القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية	714.5	.150	غير معنوى	قبول فرض العدم
(٣)	يؤدى استخدام القيمة العادلة لقياس القروض إلى التقييم الدقيق للمخاطر الإئتمانية المتوقعة	782	.021	معنوى	رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل
(٤)	إن الاعتماد على القياس المحاسبي للقروض بالقيمة العادلة يؤدى إلى تحسن الأداء المالى للبنوك فى الآجل الطويل	723	0.277	غير معنوى	قبول فرض العدم
(٥)	يمكن الاعتماد على معلومات القروض بالقيمة العادلة فى قياس المخاطر الإئتمانية فى التوقيت المناسب لمعالجتها بفعالية	825	0.518	غير معنوى	قبول فرض العدم
(٩)	إن معلومات القروض بالتكلفة الدفترية هى الأنسب فى دقة تقييم المخاطر الائتمانية	721.5	.038	معنوى	
(١٠)	هناك ضرورة للإفصاح عن القروض بالتكلفة الدفترية وبالقيمة العادلة لمتخذى القرار	702.5	0.318	غير معنوى	قبول فرض العدم
(١٣)	يفضل الإفصاح عن الأصول المالية بالقيمة العادلة فى القوائم المالية الفترية (١/٤ سنوية)	805	0.218	غير معنوى	
(١٥)	يجب الإفصاح عن القروض بالقيمة العادلة فى صلب القوائم المالية	732	0.44	معنوى	
(١٦)	توفر معلومات القروض بالقيمة العادلة المعلومات الملائمة لمتخذى القرار	719	0.420	غير معنوى	قبول فرض العدم
(١٧)	يجب على المؤسسات الإشرافية للبنوك تعديل معاييرها وإصداراتها بما يتلائم مع تطور المعايير الدولية	724.5	0.198	غير معنوى	

ولإتمام الاختبار ، فقد تم صياغة الفروض الفرعية والفرض الأصلى إحصائيا كما يلى:

أختبار الفرض الفرعى الأول:

يختبر هذا الفرض وجود اختلافات جوهرية بين آراء عينة الدراسة حول زيادة القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية المقاسة بالقيمة العادلة . وتم صياغته كما يلى:

فرض العدم Ho : لا يوجد اختلاف جوهري بين آراء عينة الدراسة بأن القياس المحاسبي للقروض بالقيمة العادلة يؤدى لزيادة القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية.

الفرض البديل Ha : يوجد اختلاف جوهري بين آراء عينة الدراسة بأن القياس المحاسبي للقروض بالقيمة العادلة يؤدى لزيادة القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية.

وبتحليل نتيجة اختبار Mann- Witney للفرض السابق (عبارة رقم ٢) يتضح أن مستوى المعنوية بلغ 150. وهو أكبر من مستوى المعنوية المقرر 05. .

∴ يتم قبول فرض العدم ومن ثم التقرير بأن قياس القروض بالقيمة العادلة يزيد من القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية.

أختبار الفرض الفرعى الثانى:

قد يكشف أختبار هذا الفرض عن وجود اختلاف بين آراء عينة الدراسة فيما يتعلق بأن القياس المحاسبى للقروض بالقيمة العادلة يؤدى إلى التقييم الدقيق لمخاطر الائتمان. ولاختبار الفرض تم صياغته إحصائيا كما يلى:

فرض العدم Ho : لا يوجد اختلاف جوهري بين آراء عينة الدراسة بأن القياس المحاسبي للقروض بالقيمة العادلة يؤدى إلى التقييم الدقيق لمخاطر الإئتمان.

الفرض البديل Ha : يوجد اختلاف جوهري بين آراء عينة الدراسة بأن القياس المحاسبي للقروض بالقيمة العادلة يؤدى إلى التقييم الدقيق لمخاطر الإئتمان .

وبتحليل نتائج اختبار Mann - Witney للفرض الفرعي السابق (عبارة رقم٣) يتضح أن مستوى المعنوية بلغ 021. وهو أقل من مستوى المعنوية الجدولية 05. وبالتالى يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والإقرار بأنه يوجد اختلاف جوهرى بين آراء عينة الدراسة حول قدرة القروض المقاسة بالقيمة العادلة على التقييم الدقيق للمخاطر الائتمانية .

أختبار الفرض الفرعى الثالث :

يختبر هذا الفرض الاختلافات بين آراء عينة الدراسة حول مدى فعالية الإفصاح عن القروض بالقيمة العادلة فى ضبط قياس المخاطر الإئتمانية فى التوقيت المناسب.

ولأغراض أختبار الفرض إحصائياً تم صياغته كما يلى:

فرض العدم Ho : لا يوجد أختلاف جوهري بين آراء عينة الدراسة بأن الإفصاح عن القروض بالقيمة العادلة يؤدى إلى ضبط قياس المخاطر الائتمانية فى التوقيت المناسب.

الفرض البديل Ha : يوجد أختلاف جوهري بين آراء عينة الدراسة بأن الإفصاح عن القروض بالقيمة العادلة يؤدى إلى ضبط قياس المخاطر الإئتمانية فى التوقيت المناسب.

وبتحليل نتيجة اختبار Mann- Witney (عبارة رقم٣) يتضح أن مستوى المعنوية بلغت 0.518 . ومن ثم يتم قبول فرض العدم والإقرار بأنه لا يوجد اختلاف بين آراء عينتى الدراسة بأن الإفصاح عن القروض بالقيمة العادلة يؤدى إلى قياس المخاطر الإئتمانية فى التوقيت المناسب لمعالجتها بفعالية.

أختبار الفرض الفرعي الرابع :

يختبر هذا الفرض الاختلافات بين آراء عينتي الدراسة حول قدرة معلومات القروض المقاسة بالقيمة العادلة على تحسين الأداء المالى للبنك فى الأجل الطويل ولأغراض أختبار هذا الفرض تم صياغته كما يلى:

فرض العدم Ho : لا يوجد اختلاف جوهري بين آراء عينة الدراسة بأن القياس المحاسبي للقروض بالقيمة العادلة يؤدى إلى تحسن الأداء المالي للبنك فى الأجل الطويل.

الفرض البديل Ha : يوجد أختلاف جوهرى بين آراء عينة الدراسة بان القياس المحاسبي للقروض بالقيمة العادلة يؤدى إلى تحسن الأداء المالي للبنك في الأجل الطويل.

ويتبين من نتيجة اختبار Mann – Witney (عبارة رقم ٤) والتى بلغ مستوى المعنوية لها 0.277 وهى أكبر من مستوى المعنوية المختار 0.05 . ومن ثم يتم قبول فرض العدم بأن هناك اتفاق بين آراء عينتي الدراسة بأن القياس المحاسبي للقروض بالقيمة العادلة يؤدى إلى تحسن الأداء المالي للبنك في الأجل الطويل.

اختبار فرض البحث الخامس :

يختبر هذا الفرض مدى اتفاق أو اختلاف آراء عينتى الدراسة عن ملائمة معلومات القروض المقاسة بالقيمة العادلة لمتخذى القرار ولأغراض أختبار هذا الفرض تم صياغته إحصائيا كما يلى:

فرض العدم Ho : لا يوجد اختلاف جوهري بين آراء عينة الدراسة حول توفير القروض المقاسة بالقيمة العادلة معلومات ملائمة لمتخذ القرار.

الفرض البديل Ha : يوجد اختلاف جوهري بين آراء عينة الدراسة حول توفير القروض المقاسة بالقيمة العادلة معلومات ملائمة لمتخذ القرار.

وبتحليل نتائج أختبار Mann- Witney (العبارة رقم ٦) . يتضح أن مستوى المعنوية بلغ 0.420 وهى أكبر من مستوى المعنوية المقبول 05. ومن ثم يتم قبول فرض العدم والإقرار بأنه لا يوجد اختلاف جوهرى بين آراء عينة الدراسة حول ملائمة استخدام المحاسبة بالقيمة العادلة لقياس القروض خدمة لمتخذى القرار.

ويتضح مما تقدم اتساق نتيجة أختبار فرض البحث الخامس الرئيسى مع الفروض الفرعية الممثلة للملائمة، حيث لا تختلف آراء عينتى الدراسة على أهمية القروض المقاسة بالقيمة العادلة على زيادة القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، وقدرتها على ضبط مخاطر الائتمان فى التوقيت المناسب، وكذلك تأثيرها على تحسن الأداء المالى للبنك، فيما أختلفت آراء عينتى الدراسة حول قدرة القروض بالقيمة العادلة على التقييم الدقيق لمخاطر الائتمان.

وبتحليل نتائج بعض نتائج الاستبيان يتضح اتفاق آراء عينتى الدراسة على ما يلى:

- يجب على مؤسسات الإشراف على البنوك تعديل معاييرها وإصداراتها بما يتلائم مع التطوير المستمر لمنهجية القيمة العادلة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية (عبارة رقم ١٧).
- أن هناك ضرورة للإفصاح عن القروض بالتكلفة الدفترية والقيمة العادلة(عبارة رقم ١٠).
- أهمية الإفصاح الفترى (٤/١ سنوى) عن الأصول المالية بالقيمة العادلة (عبارة رقم ١٣).

بينما أختلفت آراء عينتى الدراسة حول:

- ضرورة الإفصاح عن القروض بالقيمة العادلة فى صلب القوائم المالية (عبارة رقم ١٥).
- دقة تقييم المخاطر الإئتمانية باستخدام معلومات القروض بالتكلفة الدفترية (عبارة رقم ٩).

الخلاصة والنتائج والتوصيات :

خلاصة البحث :

استهدفت هذه الدراسة تقييم مدى ملائمة تطبيق مقاييس المحاسبة بالقيمة العادلة على الأصول المالية فى البنوك التجارية .

ولتحقيق هدف الدراسة قسم الباحث دراسته إلى ثلاثة أقسام رئيسية هى:

القسم الأول : الإطار العلمي للبحث ويتضمن مشكلة البحث وأهميته وهدفه ومنهجية البحث المستخدمة وفروضه والدراسات السابقة وخطة البحث.

القسم الثانى : تناول فيه الباحث التطور الفكرى للمحاسبة بالقيمة العادلة من خلال إبراز دور المؤسسات الدولية والتجمعات المهنية فى تطوير نماذج القياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة بصفة عامة، ثم تناول الباحث بالدراسة والتحليل أهم قضايا المعالجات المحاسبية للأصول المالية فى صناعة البنوك .

القسم الثالث : تضمنت الدراسة التطبيقية اللازمة لإتمام البحث واختبار فروض الدراسة.

وخلص البحث إلى توافر معيار الملائمة فى الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة وتميزها فى ذلك عن معلومات التكلفة الدفترية، وأن هناك ضرورة لتطوير المعايير المحلية لتواكب التطورات الدولية فى منهجية وأساليب القياس المحاسبى للأصول المالية ، وأن هناك ضرورة للاعتماد على معلومات القيمة العادلة فى تقييم المخاطر المالية فى المؤسسات المصرفية والتى تتميز بدقة التقييم وسلامة التوقيت بما يقى هذه المؤسسات من الأزمات المالية..

نتائج الدراسة:

أولاً : نتائج الدراسة النظرية :

١- أثبتت الدراسة النظرية أن قضايا المحاسبة بالقيمة العادلة لم تحسم بعد، وأن هناك محاولة لإصدار إطار فكرى متكامل لمعالجة القيمة العادلة على المستوى الدولى وذلك من خلال توالى إصدار المعايير وتعديلها من المجمعات العلمية المختصة.

٢- اتفاق المؤسسات المصرفية – بصفة عامة – على تطبيق منهجية المحاسبة بالقيمة العادلة على استثماراتها المالية . وان اختلفت عند التنفيذ الفعلى لها من حيث طبيعة الدول (نامية/ متقدمة) أو منهجية التطبيق (جزئى/ شامل).

٣- ضرورة الإفصاح عن تقييم القروض بالقيمة العادلة، بما يحققه ذلك من القياس الفعال للمخاطر الإئتمانية، ومن ثم توفير تحذير مبكر عن هذه المخاطر لكل من الإدارة والمستثمرين.

٤- أن معظم الدراسات المحاسبية عن القيمة العادلة اختلفت نتائجها بشكل يؤدى إلى صعوبة الاعتماد عليها أو الارتكاز على نتائجها، ويرجع ذلك إلى اختلاف كلا من بيئة التطبيق أو توقيت الدراسة أو منهجية الدراسة أو متغيرات الدراسة .

ثانياً : نتائج الدراسة التطبيقية :

١- أثبتت الدراسة التطبيقية أن هناك علاقة جوهرية بين القياس المحاسبي للاستثمارات المالية بالقيمة العادلة وسعر السهم السوقي فى البنوك السعودية.

٢- أثبتت الدراسة أنه لا توجد علاقة جوهرية بين القياس المحاسبي للاستثمارات المالية بالتكلفة الدفترية وسعر السهم السوقي فى البنوك السعودية.

٣- أثبتت الدراسة التطبيقية أنه لا يوجد اختلاف جوهري عند قياس الاستثمارات المالية فى البنوك التجارية بالقيمة العادلة أو بالتكلفة الدفترية على الأداء المالي للبنوك التجارية بمؤشرين رئيسيين هما :

- العائد على الأصول ROA
- ربحية السهم EPS

فكلا من معلومات القيمة العادلة والتكلفة الدفترية لهما قدرات متقاربة على التنبؤ بالأداء المالى بكفاءة واقتدار.

٤- أثبتت الدراسة الميدانية أن تقييم القروض بالقيمة العادلة يوفر المعلومات الملائمة لمتخذى القرار . وذلك من حيث :

- زيادة القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية.
- التقييم الدقيق للمخاطر الإئتمانية.
- ضبط قياس المخاطر الإئتمانية فى التوقيت المناسب.
- تحسن الأداء المالى للبنك فى الأجل الطويل.

٥- أثبتت الدراسة الميدانية بأنه لا يوجد اختلاف بين آراء عينتى الدراسة (إدارات البنوك والمحللين الماليين بسوق الأوراق المالية) حول أن القياس المحاسبى للقروض بالقيمة العادلة يحقق ما يلى:

- زيادة القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية.
- قياس المخاطر الإئتمانية فى التوقيت المناسب.
- تحسن الأداء المالى للبنك فى الأجل الطويل.
- ضرورة الإفصاح عن القروض بالقيمة العادلة وبالتكلفة الدفترية.

واختلفت آراء عينة الدراسة حول :

- دقة تقييم المخاطر الإئتمانية وفقا لمقاييس القيمة العادلة.
- ضرورة الإفصاح عن القيمة العادلة للقروض فى صلب القوائم المالية.

توصيات البحث :

فى ضوء النتائج التى توصلت إليها الدراسة يوصى الباحث بما يلى:

١- الاعتماد على منهجية القيمة العادلة كأداة لتطوير الأداء المهنى بالبنوك السعودية حيث أنها توفر معلومات ملاءمة للتقييم الفعال لأداء المؤسسة وتلبى احتياجات مستخدمى التقارير المالية.

٢- إلزام البنوك السعودية بالإفصاح عن قيمة القروض بالقيمة العادلة مع توضيح الأسس والإجراءات المستخدمة فى التقييم.

٣- ضرورة الإفصاح عن القيم العادلة والتكلفة الدفترية للأصول المالية على فترات دورية قصيرة ربع سنوية لخدمة متخذى القرار .

٤- تخفيض المخاطر الإئتمانية للبنوك التجارية بالارتكاز على منهجية القيمة العادلة فى قياس المخاطر الإئتمانية حيث يؤدى استخدامها إلى دقة تقييم هذه المخاطر فى التوقيت المناسب، مما يؤدى لاتخاذ القرارات الفعالة.

٥- ضرورة قيام المؤسسات الإشرافية على البنوك بواجباتها من خلال إصدار النشرات الدورية وتعديل المعايير بما يتلائم مع التطورات المستمرة فى معايير التقارير المالية الدولية وتدريب العاملين على مستجدات العمل المصرفى.

مراجع باللغة العربية :

- د/ أمال محمد محمد عوض ، تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فى إطار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، **مجلة المحاسبة والمراجعة** ، العدد الأول ، يونيو ٢٠١٣ ، ص ١٤٥ – ١٩٢.
- د/ جميل حسن النجار، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية – دراسة تطبيقية من وجهة نظر مدققى الحسابات والمديرين الماليين ، **المجلة الأردنية فى إدارة الأعمال**، المجلد ٩ ، العدد (٣) ، ٢٠١٣ ، ص ٤٦٥ – ٤٩٣.
- أ / خالد عريج عايد أبو ريشة ، أثر الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية للقيمة العادلة على ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية: حالة الأردن "دراسة تطبيقية". **مجلة البحوث المالية والتجارية**، عدد (١) ، يونيه ٢٠١٣ ، ص ١٨٣-١٩٩.
- د/ عاصم محمد أحمد سرور ، دراسة تحليلية للمعيار IFRS 13 قياسات القيمة العادلة ومقترحات التطوير، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة** ، العدد الرابع،٢٠١٣ ، ص ٥٦٩ – ٦٥١.
- د/ عبد الرحمن عبد الفتاح محمد ، دراسة تحليلية لأثر العلاقة بين معايير المحاسبة عن القيمة العادلة وخصائص جودة المعلومات المحاسبية فى الحد من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية على سوق الأسهم السعودية – دراسة ميدانية ، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة** ، عدد الثانى، ٢٠١٣ ، ص ١٢٩٢ -١٣٥٦.
- عمر حسن إبراهيم ، نتائج تطبيق محاسبة القيمة العالمية فى ضوء الأزمة المالية العالمية – دراسة نظرية ، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، العدد الثانى، ٢٠١١ ، ص ٧١ – ١٢١.
- د/ غسان مصطفى أحمد القضاة، محاسبة القيمة العادلة بين البراءة والاتهام فى الأزمة المالية العالمية، **المجلة العربية للدراسات الشرعية والقانونية** ، العدد الأول ، ٢٠١٤ ص ٧-٢٤.
- د/ نبيل عبد الرؤوف إبراهيم ، دلالة العلاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة، **الفكر المحاسبى**، العدد الثالث ، ٢٠١٢، ص ١٨٥ – ٢٢٦.
- د/ هشام حسن عواد المليجى ، د/ دينا عبد العليم كريمة ، قياس الدقة التنبؤية للقيمة العادلة فى البنوك التجارية – دراسة تطبيقية ، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، العدد الثاني، ٢٠١٢ ، ص ٨٥٩ – ٩١٠.
- مؤسسة النقد العربى السعودى، معايير المحاسبة للبنوك التجارية، الإدارة العامة لمراقبة البنوك، إدارة التفتيش والرقابة على البنوك ، بدون تاريخ.

المراجع باللغة الإنجليزية:

- Arouri, M., Bellalah, M., Hamida, N. & Ngyuen, D., (2012), "Relevance of Fair Value Accounting for Financial Instruments: Some French Evidence, **International Journal of Business**, Vol. 17, No. 2, PP. 209-220.
- Badertscher, B., Burks, J. & Easton, P., (2012), "A Convenient Scapegoat: Fair value Accounting by Commercial Banks during the Financial Crisis", **The Accounting Review**, Vol. 87, No. 1, PP. 59-90.
- Benston, J. (2008), "The shortcomings of Fair Value Accounting Described in SFAS 157", **Journal of Accounting and Public Policy**, Vol. 27, No. 2, PP. 101-114.
- Bishof, J., Daske, H. & Sextroh, C., (2014), "Fair Value Related Information in Analysts Decision Processes: Evidence from The Financial Crisis", **Journal of Business, Finance & Accounting**, Vol. 41, No. 3/4, PP. 363-400.
- Blankespoor, E., Linsmeier, T., Pertoni, K. & Shakespeare, C., (2013), Fair value Accounting for Financial instrument: Does it Improve the Association Between Bank Leverage and Credit Risk", **The Accounting Review**, Vol. 88, No. 4, PP. 1143-1177.
- Bratten, B., Causholli, M. & Myers, L., (2013), "Fair Value Accounting, Auditor Specialization, and Earnings Management: Evidence from The Banking Industry", Working Paper, University of Kentucky.
- Bricker, R. & Chandar, N., (2012), " Relevance, Reliability and Restricted Security Fair value: A look at Investment Trusts, **Managerial Finance**, Vol. 38, No. 12, PP. 1203-1225.
- Cantrell, B., McInnis, J. & Yust, C., (2014), "Predicting Credit Losses: Loan Fair value versus Historical Costs", **The Accounting Review**, Vol. 89, No. 1, PP. 147-176.

- Chakraborty, T., (2010), "The Relation Between Fair Values in Banks' Trading Books and Volatility in share Price Returns in the Indian Context", **The IUP Journal of Accounting Research of Audit Practices**, Vol. IX, No. 1 & 2, PP. 63-83.
- Coetsee, D., Selbst, E., Njikizana, T., Colyvas, B., Chamboko, R., Mackenzie, B. & Hanekom, B., (2014), Financial Instruments, in Wiley 2014 Interpretation and Application of International Financial Reporting Standards, Willy-Blackwell.
- Drago, D., & Colonel, R., (2013), "Do Loans Fair Value Affect Market Value? Evidence from European Banks", **Journal of Financial Regulation and Compliance**, Vol. 2, No. 2, PP. 108-120.
- Enahoro, J. & Jayeoba, J., (2013), "Value Measurement and Disclosures in Fair Value Accounting", **Asian Economic and Financial Review**, Vol. 3, No. 9, PP. 1170-1179.
- Evans, M., Hodder, L. & Hopkins, (2014), "The predictive Ability of Fair Values for Future Financial Performance of Commercial Banks and the Relation of Predictive Ability to Banks' share prices, "**Contemporary Accounting Research**, Vol. 31, No. 1, PP. 13-44.
- FASB (1990), Statement of Financial Accounting Standards No. 107, Disclosures about Fair Value of Financial Instruments, Financial Accounting Standards Board: Norwalk, Connecticut.
- FASB (1994), Statement of Financial Accounting Standards No. 119, Disclosure about Derivative Financial Instruments and Fair Value of Financial Instruments, Financial Accounting Standard Board: Norwalk, Connecticut.
- FASB (1998), Statement of Financial Accounting Standards No. 133, Accounting for Derivative Instruments and Hedging Activities. Financial Accounting Standard Board: Norwalk, Connecticut.

- FASB (2006), Statement of Financial Accounting Standards No. 157, Fair Value Measurements. Financial Accounting Standard Board: Norwalk, Connecticut.
- FASB (2007), Statement of Financial Accounting No. 159, The Fair Value option for Financial Assets and Financial liabilities. Financial Accounting Standard Board: Norwalk, Connecticut.
- IASB (2014), International Financial Reporting Standard 9: Financial Instrument, International Accounting Standard Board: London, U.K.
- FASB, (2010), Accounting for Financial Instruments and Revisions to the Accounting for Derivatives Instruments and Hedging Activity, FASB Supplementary Document. Financial Accounting Series. Norwalk. Connecticut.
- Gladney, J., (2011), "An Analysis of Fair Value Accounting in the Banking Industry", University of Colorado Springs.
- Hail, L., (2013), "Financial Reporting and Firm Valuation: Relevance Lost or Relevance Reganied?", **Accounting and Business Research**, Vol. 43, No. 1, PP. 329-358.
- IASB (2003), International Accounting Standard 32: Financial Instrument: Disclosure and Presentation, International Accounting Standards Board: London, U.K.
- IASB (2003), International Accounting Standard 39: Financial Instruments: Recognition and Measurement, International Accounting Standards Board: London, U.K.
- IASB (2005), International Financial Reporting Standard 7: Financial Instruments: Disclosures. International Accounting Standards Board: London, U.K.
- IASB (2011), International Financial Reporting Standard 13: Fair Value Measurement. International Accounting Standards Board: London, U.K.

- Knolt, S., Richardson, P., Risinanchi, K. & Sen, K., (2015), "Understanding the Fair Value of Bank's Loan, SSRN, Jan.
- Landsman, W., (2007), "Is Fair Value Accounting Information Relevant and Reliable? Evidence from Capital market research", **Accounting and Business Research**, Special Issue: International Accounting Policy Forum, PP. 19-30.
- Laux, C., (2012), "Financial Instruments, Financial Reporting, and Financial Stability", **Accounting and Business Research**, Vol. 42, No. 3, PP. 239-260.
- Li, J., & Kyu, (2010), "The Role of Fair value Accounting for Investment in Securities: Evidences from the Chinese Stock Exchanged Market", I. Business, Vol. 2, PP. 409-414.
- Lihong, L. & Riedi, E., (2014), "The Effect of Fair Value versus Historical Cost Reporting on Analyst Forecast Accuracy, **Accounting Review**, Vol. 89, No. 3, PP. 1151-1177.
- Linsmeier, T., (2011), "Financial Reporting and Financial Crises: The Case for Measuring Financial Instruments at Fair value in the Financial Statements", **Accounting Horizons**, Vol. 25, No. 2, PP. 409-417.
- Masoud, N., & Daas, A. (2014), "Fair Value Accounting Role in the Global Financial crisis? Lessons for the Future", **International Journal of Marketing studies**, Vol. 6, No. 5, PP. 161-171.
- McConnell, P., (2010), "Response to Fair Value Accounting, Financial Economics and the Transformation of Reliability", **Accounting and Business Research**, Vol. 40, No. 3, PP. 211-213.
- Mert, I., (2013), "Fair Value Accounting (FVA) Adoption and Its Interaction with Companies' Economic Performance in Bulgaria and Albania", **Electronik Journal of Social Sciences**, Vol. 12, Issue, 47, PP. 140-160.

- Nissim, D., (2003), "Reliability of Banks' Fair value Disclosure for Loans", **Review of Quantitative Finance and Accounting**, 20, PP. 355-384.
- Palea, V., (2014), "Fair value Accounting and its Usefulness to Financial Statement Users," **Journal of Financial Reporting & Accounting**, Vol. 12, No. 2, PP. 102-116.
- Penman, S., (2007), "Financial Reporting Quality: is Fair value a Plus or a Minus", **Accounting and Business Research**, special Issue, PP. 33-44.
- Power, M., (2010), "Fair Value Accounting, Financial Economics and the Transformation of Reliability", **Accounting and Business Research**, Vol. 40, No. 3, PP. 197-210.
- Ryan, S. (2008), "Accounting in and for the Subprime Crisis", **The Accounting Review**, Vol. 83, No. 6, PP. 1605-1638.
- Subramanyam M., (2012), "The Contagion Effect of Fair value Accounting: Some Evidence from Indian Banking Industry", The **IUP Journal of Bank Management**, Vol. XI, No. 2, PP. 71-80.
- Trott, W., (2009), "Accounting for Debt Instruments Held as Assets, **Accounting Horizons**, Vol. 23, No. 4, PP. 457-469.
- U.S. Government Accountability office, (2009), Financial Crisis Highlights Need to Improve oversight of leverage at Financial Institutions and Across System, U.S. GAO, July.
- U.S. Securities and Exchange Commission, (2008), Report and Recommendations Pursuant to section 133 of the Emergency Economic Stabilization Act of 2008: Study on Mark- to- Market Accounting, United States Securities and Exchange Commission, Washington.
- Veron, N. (2008), "The demograhics of Global Corporate Champions", Working Paper, Bruegel.

ملحق البحث

قائمة استقصاء

يقوم الباحث بإعداد دراسة بعنوان " تقييم مدى ملائمة تطبيق مقاييس المحاسبة بالقيمة العادلة على الأصول المالية فى البنوك التجارية" .

وتعد هذه القائمة جزءا رئيسياً من الدراسة ، ونظرا لخبرتكم العلمية والعملية فى مجال البحث فإنه يشرفنا مساهمتكم فى هذه الدراسة وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة الواردة بقائمة الاستقصاء.

ويؤكد الباحث لحضراتكم أن آراء عينة الدراسة والإجابات على الاستقصاء سوف تستخدم لأغراض البحث العلمى فقط.

مع خالص الشكر والتقدير ،،،

الباحث

أسئلة الاستقصاء

	(١) موافق بشدة	(٢) موافق	(٣) محايد	(٤) غير موافق	(٥) غير موافق على الإطلاق
١- إن تطبيق مقاييس المحاسبة بالقيمة العادلة على الأصول المالية يوفر المعلومات الملائمة لمتخذي القرار.					
٢- يؤدى استخدام القيمة العادلة لقياس القروض إلى زيادة القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية.					
٣- يؤدى الإفصاح عن القروض بالقيمة العادلة إلى ضبط قياس المخاطر الائتمانية للبنك في التوقيت المناسب.					
٤- إن استخدام المحاسبة بالقيمة العادلة يؤدى إلى تحسن الأداء المالي للبنك في الأجل الطويل.					
٥- يعتبر تقييم القروض بالقيمة العادلة بمثابة تحذير مبكر للمستثمرين والمنظمين عن المخاطر المتوقعة					
٦- يؤدى استخدام القيمة العادلة لقياس القروض إلى التقييم الدقيق لمخاطر الإئتمان.					
٧- يجب الإفصاح عن قيمة القروض بالقيمة العادلة في متن القوائم المالية.					

	(١) موافق بشدة	(٢) موافق	(٣) محايد	(٤) غير موافق	(٥) غير موافق على الإطلاق
٨- يؤدى إتباع أسس التقييم الحالية للقروض إلى القياس الدقيق لمخاطر الإئتمان المتوقعة.					
٩- إن معلومات القروض بالتكلفة الدفترية هى الأنسب فى التنبؤات المالية لمتخذى القرار.					
١٠- هناك ضرورة لتوفير معلومات عن القروض بالتكلفة الدفترية وبالقيمة العادلة معاً.					
١١- هناك ضرورة للإفصاح عن القيمة العادلة للقروض فى الملاحظات المتممة للقوائم المالية.					
١٢- إن الاعتماد على القياس المحاسبى للقروض بالقيمة العادلة يؤدى إلى إمكانية التنبؤ الفعال بالأداء المالى المستقبلى للبنوك التجارية.					
١٣- يفضل الإفصاح عن الأصول المالية بالقيمة العادلة فى القوائم المالية الفترية (١/٤ سنوية)					
١٤- تعتبر المعلومات المالية للقروض بالتكلفة الدفترية هى الأنسب فى تحديد المخاطر الإئتمانية الحالية.					
١٥- إن الإفصاح الملائم عن القروض بالقيمة العادلة يتم فى متن القوائم المالية المنشورة.					

	(١) موافق بشدة	(٢) موافق	(٣) محايد	(٤) غير موافق	(٥) غير موافق على الإطلاق
١٦- إن القياس المحاسبي للقروض بالقيمة العادلة يوفر معلومات ملائمة لمتخذى القرار.					
١٧- يجب على المؤسسات الإشرافية للبنوك تعديل معاييرها وإصداراتها وفقا لتطور المعايير الدولية.					